

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بستة طلبات إحاطة، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أحيط بمجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام والوطني بما عرفته بلادنا في الآونة الأخيرة من حدثين بارزين:

- الحدث الأول: يتجلى في العفو الملكي بمناسبة عيد المولد النبوي، عن مجموعة من المعتقلين السياسيين والنقائين، وفي مقدمتهم معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية بمدينة بوعرفة، وإذا كانت هذه الخطوة والتي لا طالما طالبنا بها في الفريق الفيدرالي لتصفية الجو السياسي، وإعطاء إشارات إيجابية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، كاستمرار لمسلسل التصالح والإنصاف، الذي أطلقت ديناميته حياة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان.

غير أن فرحتنا للأسف لم تكتمل باستمرار الصحفي رشيد نيني رهن الاعتقال، فلم نفهم ولم نستغ إصرار البعض على استمرار هذا الاعتقال التعسفي، فلا ديمقراطية بدون حرية التعبير ووضع حد للتحكم السلطوي في وسائل الإعلام السمعي البصري والمكتوب.

- الحدث الثاني: ما عرفته مدينة تازة من أحداث مأساوية نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والهشاشة وأزمة الفقر وغياب الحكامة المحلية. ولقد سبق لنا في الفريق الفيدرالي أن أكدنا أكثر من مرة على أن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار، مما يتطلب من الحكومة مباشرة الحوار الجاد والمسؤول مع جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والهيئات النقابية والحقوقية والسياسية وجمعيات المجتمع المدني، في إطار مقاربة تشاركية، لحل المشاكل الاجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر الهشاشة والفقر.

وإذا كان البعض يريد اليوم الركوب على المآسي الاجتماعية للمواطنين والمواطنات واستغلال الاحتجاج والقلق الاجتماعيين من طرف بعض الأطراف الوضولية المتطرفة للمس بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وإذا كنا في الفريق الفيدرالي، من المدافعين دوما عن حق كل المواطنين والمواطنات في الاحتجاج السلمي والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة؛ فإننا نؤكد من جديد على أن المقاربة الأمنية قد

محضر الجلسة رقم 797

التاريخ: الثلاثاء 14 ربيع الأول 1433 (7 فبراير 2012)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإثنين وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين.

توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الدستوري، يجبر من خلالها المجلس تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول إضرابات الجماعات المحلية إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 07 فبراير 2012.

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالا؛

- عدد الأسئلة المسحوبة: 26 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الشفاهية المحولة إلى كتابية: 7 أسئلة.

أبانت على فشلها في العديد من هذه المحطات.

ولذلك فإن الحوار المباشر وإشراك الجميع لتحمل مسؤوليته في مثل هذه اللحظات هو الكفيل بنزع فتيل التوترات الاجتماعية، ومن أجل وضع حد لكل المزايدات والاستغلال السياسي لما وقع لمدينة تازة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن الفريق الفيدرالي سيعمل بمعية باقي الفرق بمجلس المستشارين على تشكيل لجنة برلمانية لتقضي الحقائق حتى تتم المحاسبة على أسس واضحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إخواني الوزراء،

أريد أن أحيط المجلس المقرر بقضية طارئة وأخذت تأخذ بعدا خطيرا في الاقتصاد الوطني وهي صدور قانون المالية لسنة 2012، لقد تغيبت الحكومة وتغيب معها صدور هذا القانون الذي يمكنه أن يؤهل الاقتصاد الوطني، وخاصة نحن نعرف أن الاستثمارات العمومية تلعب دورا كبيرا في إعاش الاقتصاد الوطني.

فاليوم الكل متوقف على هذا القانون لأنه لعدم منح المواطنين والمستثمرين الرؤية الكافية للقيام بدورهم ونشاطهم الاقتصادي، كذلك هناك المؤسسات العمومية والشركات التي تعرف ضغطا ماليا كبيرا وذلك لعدم صدور هذا القانون.

من الذي يستفيد من عدم صدور هذا القانون؟ المستفيد الأكبر هو البنوك التي ما استفادت فيما قبل ولا زالت تستفيد في إعطائها التموليات لهذه الشركات، واليوم الكثير من الشركات الوطنية معرضة للوقوف بسبب تأخير أداء مستحقات الدولة لها.

ولهذا نرجو من الحكومة الموقرة أن تعمل جاهدة في صدور هذا القانون وأن توضح الرؤية للناشطين الاقتصاديين.

لا يغيب عليكم أن هناك مستثمرين خارجيين من الخارج ينتظرون ماذا ستصدر هذه الحكومة من رؤية اقتصادية ومن رؤية للمالية لهذه السنة، حتى يتسنى لها أن تستثمر أو لا في المغرب.

الوقت من ذهب، النوايا لا تكفي في هذه اللحظات أو في هذه الحالات، النوايا لا تكفي في هذه الحالات بالعكس يجب أن نجتهد وأن نستمر في العمل لأنه الميزانية ديال المغرب مكمتمكناش مكتوفرناش أنه يزيدو

تتعطلوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الحركي أن أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي الوطني، بوضعية يعيشها المغرب على إيقاع موجة برد شديدة وصقيع محول، وأكبها تساقطات ثلجية كبيرة، وهي وضعية أفضت إلى تعميق عزلة مجموعة من المناطق الجبلية بالمملكة وإتلاف آلاف الهكتارات من المنتوجات الفلاحية، خاصة ما يتعلق بزراعة البطاطس والقطاني وأنواع أخرى من الخضروات، إلى جانب زراعة قصب السكر، حيث شمل الضرر عدة مناطق من بينها: تادلة، العوامرة، مولاي بوسلهام، ازعير وغيرها.

ويزداد حجم الخسارة إذا استحضرنا ارتباط المزارعين بالديون وتكاليف الإنتاج مما جعل الفلاحين المعنيين في مأزق خطير، فضلا عن الانعكاس المؤكد على السوق الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الرئيس،

بناء على هذه الوضعية فإن الحكومة مدعوة إلى التدخل باستعمال لانتقاد الموقف، عبر وضع آليات لتعويض الفلاحين في المناطق المتضررة ووضع برنامج لتغطية الخصاص الوارد في المنتوجات الغذائية والعمل على التحكم في الأسعار.

وفي نفس السياق، فإن الحكومة كذلك ومن خلالها السلطات العمومية مطالبة بوضع برنامج استعجالي لفك العزلة عن المناطق الجبلية والغابوية المحاصرة بالثلوج، وإيجاد حلول لتمويلها بالمواد الغذائية وتوفير وسائل التدفئة وكذا الخدمات الصحية والاجتماعية، وذلك بموازاة العمل على وضع سياسة مندمجة بشكل استباقي موجهة لهذه المناطق التي تضم حوالي ثلث سكان المملكة، ويؤطرها في نصف الجماعات القروية من خلال وضع برنامج تنموي توفر العيش الكريم للسكان، وفي نفس الوقت توفر كذلك الحماية للثروة الغابوية كمحور بيئي واقتصادي هام.

وعلى هذا الأساس، نعيد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، علما أننا من موقع الحركة الشعبية سبق وأن أعدنا مشروعا في هذا الإطار مند بداية حكومة التناوب مرفقة بدراسة مقارنة مع عدة تجارب دولية في هذا المجال، لكن للأسف ظل حيبس الرفوف في القطاع الوصي.

كما نلتبس بهذه المناسبة من الحكومة العمل على إيجاد صيغة لإعفاء

أحنا نتطلب منك الزيارة باش تحي عندنا إن شاء الله. ثانيا، تصاعدت وتيرة الإضرابات في بعض القطاعات العمومية التي تؤثر سلبا على المرفق العمومي، ونحن كما أكدنا ذلك مرارا من خلال إحاطة سابقة، لسنا ضد المصالح الاجتماعية والدفاع عن جميع حقوق المواطنين ولا يمكننا إلا أن نكون مع تحسين وضعية العاملين في القطاع العام والشبه العام والقطاع الخاص أيضا، كما أن حق الإضراب حق مكفول ومضمون ضمنته الدساتير المغربية وأقره دستور فاتح يوليوز في الفصل 29.

لذا، نهيى بالحكومة إلى الإسراع في إصدار قانون تنظيمي ينظم حق الإضراب ويكفل حرية التجمهر والاحتجاج لضمان التكافؤ في الحقوق والتوازن بين الحرية والمسؤولية، وهذا الأمر السيد الرئيس، أصبح مستعجلا يقتضي دورة استثنائية لأنه يرتبط بالمصلحة العليا للبلاد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بنشايب:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الزملاء،

كذلك، نحيط مجلسنا الموقر طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، بقضية طارئة التي تهم انعكاسات موجة الصقيع التي تكلم الإخوان مشكورين، حيث ما اجتمعت أمتي على ظلال، لأن هذا مشكل كبير يقض مضجع البلاد والفلاحين الصغار والمتوسطين.

هذه الموجة التي همت العديد من مناطق بلادنا، والتي كان لها تأثيرات متعددة سواء على الحياة الاجتماعية للعديد من الفئات الخاصة في المناطق النائية في مناطق العمق في الجبال كما في القرى كما في السهول، وأيضا على المستوى الفلاحي خاصة بالنسبة لبعض الزراعات المغطاة وغير المغطاة في العديد من المناطق، حيث اتلف الصقيع مجموعة من المنتوجات الفلاحية مثل البطاطس والموز وتوت الأرض ولافوكا والتطاني والزراعات السكرية وغيرها من المنتوجات في جهة الغرب، وعبدة-دكالة، الشاوية، وحوض اللوكوس وغيرها من المناطق، حيث تأثرت آلاف ديار الهكتارات بهذه الجائحة الصقيعية مما في الكلمة من معنى، مما خلف موجة من الإحباط والترقب لدى العديد من الفلاحين وخاصة منهم الصغار والمتوسطين.

كما أن قطاع الحوامض هو الآخر لم ينجو من هذه الموجة، إضافة إلى القطاع الحيواني الذي لم يسلم هو الآخر من هذه الجائحة حيث أتت هذه الآخرة على حقول الفضة، مما يستوجب في نظرنا في الفريق الاستقلالي إتخاذ إجراءات ذات طابع استثنائي واستعجالي لمواجهة مخلفات هذه

المتابعين من الذعائر الغابوية وخاصة المترتبة عن استغلال الفراغات الغابوية، والذعائر غير المرتبطة بإحراق الغابة أو إتلافها عن سبق إصرار وترصد وفتح صفحة جديدة وفق التزامات واضحة ومحددة، ومن شأن هذا الإعفاء أن يساهم في دعم رهان بناء مجتمع قروي مستقر ووضع حد للمتابعات والملاحقات التي تتعرض لها الساكنة المعنية في الأسواق الأسبوعية وفي المداشر.

ونعتبر السيد الرئيس، أن هذا الإجراء النبيل من شأنه أن يشكل وجه آخر من أوجه المصالحات التي أقدمت عليها بلادنا في عدة مستويات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. فريق التحالف الاشتراكي طلب سحب الإحاطة، الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، ونحن نعد هذه الإحاطة انهالت علينا كثير من الشكايات حول موضوع خطير وخطير جدا، لا يمكن الاستهانة به يهدد الفلاح الصغير والكبير، بحيث أن آلاف الهكتارات كيفما جاء على لسان السيد الرئيس، المزروعة بقصب السكر والبطاطس من تمارة إلى العرائش تعرضت لخسارة كبيرة من جراء آفة موجة "الجريجة" التي تعتبر استثنائية خلال هذه السنة.

هذه "الجريجة"، السيد الرئيس، خلفت أضرارا كبيرة من القمح والفريز، وبالأخص البطاطس التي ضاعت نهائيا، ثم قصب السكر الذي تضرر بنسبة 50%، إذ يكلف الهكتار الوحيد من البطاطس ما يفوق 4 مليون سنتيم ضاعت للفلاح الذي أصبح مهددا بالإفلاس وضغط المديونية، وسيكون لذلك أضرار بليغة بالأمن الغذائي وزراعات أخرى، مما سيكون الأثر السلبي على الوضعية المالية والاجتماعية للفلاح ولأبناء العالم القروي في فقدان فرص الشغل.

لذلك، نلتمس من السيد وزير الفلاحة القيام بالإجراءات الضرورية، والجميع يعلم أن السي أخنوش معروف بسياسة القرب وتواجده المستمر إلى جانب الفلاح، لذلك نلتمس منه القيام بزيارات ميدانية حتى يطلع الحكومة على حجم الأضرار والخسائر لكي تتحرك الحكومة لإنقاذ الوضع الكارثي بالسرعة المطلوبة حتى لا تترك هؤلاء الفلاحة مثل الحكومة السابقة التي تركت المشاكل المتعلقة بالفيضانات عالقة بجهة الغرب-الشراردة-بني حسن، خصوصا الطرق والمسالك القروية وإعادة إسكان المتضررين من الفيضانات. ونطالب رئيس الحكومة بمعالجة هذه المسألة في حينها، السي أخنوش راه

المناطق لتقييم هذا الإنتاج وهي عملية جد مهمة. السؤال ويكل اختصار هو أن السيد وزير الفلاحة دشن الكثير من هاته الأقطاب، هياها للتدشين، دشنها صاحب الجلالة، وهناك سمحات أخرى تنتظر سؤالنا هو، المغرب هذه آلية من آليات الرفع من الإنتاجية هي الأقطاب الفلاحية، نريد أن نعرف أين وصلت هاته المشاريع والمشروع بصفة عامة كايين هناك بعض المناطق اللي هي مازال فيها الدراسة مجال تادلة-أزيلال، ملوية، مراكش-الحوز، سوس-ماسة-درعة، تافيلالت. وكذلك لم يرد واحد المشروع في الشاوية-ورديفة اللي هي آخذة الآن في تهيئ ذلك القطب الفلاحي على مساحة عقارية، ليس هناك مشكل عقاري فهي هياتة وترجو من السيد الوزير أن يضعه في الأولويات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تفعيل المخطط المغرب الأخضر كيتم في المرحلة الأولى خلال فترة 2009 و2015 إنشاء 6 دبال أقطاب فلاحية للصناعة الغذائية بكل من مكناس، وبركان، سوس، الغرب، الحوز وتادلة، وتهدف هذه الأقطاب إلى تقوية التنافسية ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعة الغذائية اللي هاذ الشي غيمكنا من واحد الاندماج أفضل.

ولهذه الغاية، هذه الأقطاب غادي تتوفر على فضاءات دبال التحويل، دبال التغليف، تميم المنتجات الفلاحية، محطات لوجيستكية وخدمائية، وشباك وحيد لتسهيل تصدير المنتجات الفلاحية إلى الخارج، وستستخم كذلك لمواكبة الفاعلين مختبرات لمراقبة الجودة والاعتماد ووحدات للبحث والتنمية والتكوين.

وقد تم انتقاء بعض المواقع في هذه الأقطاب من وسط الأحواض الإنتاجية، ومن المتوقع أن تساهم هذه الأقطاب الفلاحية في تميم حوالي 50% من المواد الفلاحية المعنية بالمناطق المخصصة، فعلى سبيل المثال كنتنظرو باش الاستثمارات إن شاء الله في مكناس تكون ب 4 مليار دبال الدرهم وتخلق تقريبا 18 ألف منصب شغل، وفي بركان مليار و250 مليون دبال الدرهم دبال الاستثمار، اللي يمكن لها تخلق 5000 منصب شغل.

فما يخص تقدم إنجاز هذه الأقطاب اللي هما مكناس وبركان، أولا بجوج اتبوا فيهم الأشغال داخل الموقع، بجوجهم اتبوا وخارج الموقع يعني (hors site) وصلوا ل90% في مكناس و34% في بركان، وانطلقت عملية التسويق في هذين القطبين بجوج اللي ووصلت بين 25% بالنسبة لقطب

الجائحة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الفلاحي، وأن نوجه اليوم بالمناسبة نداء للحكومة لمواصلة الإجراءات الاحترازية التي لم يسبق أن اتخذت بالشكل المطلوب ومن ضمنها توفير المساعدات الضرورية والمستعجلة لكافة المناطق والفئات المتضررة وخاصة الموجودة في مناطق العمق والجبال والقرى.

كما يجب على الحكومة موازاة مع الإجراءات المزمع اتخاذها للتخفيف من ثقل هذه الجائحة، بكل ما في الكلمة من معنى، أن تعمل على هيكلة هذه الإجراءات في المنظور القريب، بأن تشمل الصناديق التعاضدية تغطية مختلف المخاطر الناتجة عن الظواهر الطبيعية حتى يتفادى الفلاحون وتتفادى بلادنا والحكومة معا النتائج السلبية لهذه الكوارث. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 19 سؤالا، 9 منها آنية، موجمة لقطاع الفلاحة، التعليم العالي، التجهيز والصحة، وعشرة أسئلة عادية موجمة لقطاعات الفلاحة، التجهيز، الداخلية، الاقتصاد والمالية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجمة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري. السؤال الآني الأول حول الأقطاب الفلاحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جانب آخر غير الجانب الصقيعي و"الجريجة" وما عرفه العالم الفلاحي من تغيرات ومن خسائر قد تكون نتائجها وخيمة، نعود إلى أن الإنسان لا يجب أن يقف دائما بجانب الحسائر ليذرف الدموع، نعود إلى استمرار البناء. السيد وزير الفلاحة استمر في برنامج "المغرب الأخضر" ببرامج مهمة كان أهمها هو الأقطاب الفلاحية (Les agropôles) وكانت الغاية من هذه الأقطاب هو:

أولا، بإحداث هذه الأقطاب بمختلف جهات المغرب، تشكل هذه الأقطاب قاعدة لتسويق المنتج الفلاحي وتميم الإنتاج الفلاحي والصيد البحري، الغاية منها كانت هي أنها تتعلق بكل ما ينتج وكان هناك فراغ للإنتاج الفلاحي لا من حيث التقييم ولا من المراصد ولا من حيث التسويق، فجاء في المخطط الأخضر هو إحداث أقطاب فلاحية في كثير من

l'exportation ولكن الطري، أولا غادي تمشي للتحويل، إذن خص تكون عندنا واحد الفلاحة في داك (Bassin) اللي يمكن تعطينا هاد المواد اللي يمكن لنا نحولوا، فكان لنا نقاش، السيد المستشار المحترم، يعني في هذا النطاق غادي نكملوا هناك الدراسة وإلى ظهر بأنه كين إمكانية ديال التحويل، وكين إمكانيات ديال الاستثمار فنحن معكم وسنسير إلى الأمام في هذا المشروع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني يتعلق بالموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم لله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون الزملاء،

السادة الوزراء المحترمون،

معالي الوزير، أنكم أبلبتم البلاء الحسن في القطاع الفلاحي منذ تحملكم المسؤولية من خلال البرنامج الواعد اللي هو المخطط الأخضر، والذي يشكل قاطرة للنهوض بهذا القطاع إلى الأمام، وكذلك رصدت له أموالا كبيرة باش ينجح من خلال الأقطاب ديالو ومن خلال البرامج ديالو ومن خلال الإستراتيجية ديالو، ومن خلالها عملية التجميع وخاصة في قطاع الحبوب.

عملية التجميع عرفت واحد التطور ملموس إلا في القطاني والحبوب الذي لازال يتلمس طريقة إلى الوجود، وبالتالي هناك 75% من المساحات المزروعة كلها حبوب و90% ديال الفلاحة كلهم صغار ومتوسطين، وبالتالي بقي قطاع الحبوب يشكل البداية ديال الطريق، والنتيجة هي هذا الموسم نظرا لقالة التساقطات المطرية، نظرا للتقلبات المناخية التي لا دخل للفلاح فيها، ولكن مع قساوة الطبيعة لو كانت استعملت التقنيات المطلوبة وكان التأهيل عند الفلاح الصغير والمتوسط لكنت النتائج أحسن.

اليوم التقلبات المناخية أثرت على الفلاح الصغير، علاش؟ لأنه لا يتعامل بطريقة تقنية وما عندوش التأهيل الكافي، وبالتالي النتائج ديال هذا الموسم سوف لن تكون في المستوى المطلوب.

نتمنى أن تعرف بلادنا أمطار الخير، إن شاء الله، قريبا لنتفادي المشكلة، ولكن مع كل الأسف الموسم في حرج وسوف لن تكون النتيجة المتوخاة.

وبالتالي التساقطات المطرية بينت على الضعف والهشاشة، والفلاحة اللي هما يعتمدون الطرق التقنية وداروا زراعات مبكرة، اليوم منتج الحقول ديالهم لا بأس بها، تقاوم الجريحة وتقاوم قلة التساقطات، وبالتالي هم قلة لا

مكناس تقريبا 25 هكتار من أصل 108 اللي هو صافي، وتقريبا 29% بالنسبة لقطب بركان اللي وصلت فيه البيع ب10 هكتار على 34 هكتار صافية، وغادي تكون إن شاء الله أيام تواصلية للتحسيس والإسراع في وثيقة تسويق هذه المناطق الصناعية التي لها مستقبل مهم لأنه جاءت بواحد الأرضية في واحد البقعة اللي هي (Bassin) ديال الإنتاج الفلاحي.

هناك كذلك في تادلة وأزيلال يالله كملت الدراسة، والآن كايته واحد المذكورة ديال التفاهم لشراء الأرض، لأن اتفقوا على الأرض فين غادي تكون وكتمنوا أنه إن شاء الله تنطلق الأشغال ديال البناء خلال سنة 2012. فيما يخص سوس-ماسة-درعة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الوزير، ستكون فرصة للتعقيب لتتمه جوابكم، ولكن بغيت غير ما تنساوش الشاوية-ورديفة اللي هي عندها عقار ديالها، وأتم كانت لكم أيادي بيضاء في إعطاء الدفعة الأولى، فلا زال ذلك لم يرح مكانه، القطب الفلاحي للشاوية-ورديفة سيقوم بنفس العمل الذي خصص له بجهة أخرى، حتى تكون هذه الجهة رائدة، خاصة وأنها من الجهات المعطاءة فلاحيا في المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إذا سمحتوا، غير تكمل بعض المعلومات بأنه القطب الفلاحي ديال سوس-ماسة-درعة كملت كذلك الدراسة، وغادي ينطلق إن شاء الله أشغال البناء في أواخر سنة 2012 باش تكمل في أفق 2016 و2014 وتختار المشروع باش يكون في واد صفا بين بيوكري ومطار المسيرة وكذلك واحد المحطة صغيرة اللي غادي تكون في تارودانت.

على صعيد الحوز، الآن الدراسة في طور الإنجاز كين 6 مواقع، وغادي يتم الاختيار إن شاء الله من طرف الفاعلين بهذه المنطقة.

فيما يخص الشاوية، الشاوية منطقة فلاحية بامتياز معروفة بالحبوب، كذلك بالمواد الحيوانية، واحد العدد ديال المواد أخرى، فاللي كيظهر أنه خاص تكون واحد الدراسة لأنه باش تكون منطقة صناعية خاص تكون المواد اللي يمكن تتحول لأنه المواد الفلاحية إما غادي تمشي للاستهلاك الداخلي في القطاع يعني الطري أو غادي تمشي للاستهلاك الخارجي يعني

وكذلك، لا بد ما يؤكد على التوفير ديال التمويل، بحيث أنه يعني تنفيذنا للتعليمات الملكية السامية تم إعفاء 63.000 فلاح من 220 مليون درهم تتم التأخيرات ديال التكاليف ديال مياه السقي، والتخفيف عن الديون ديال الفلاح الصغير لفائدة 80.000 فلاح صغير اللي كانت تتجاوز عندهم التأخيرات ديال الديون أقل من 100.000 درهم واللي وصل يعني la charge ديالها ل 765 مليون ديال الدرهم.

كما أنه هذه السنة دخل التنفيذ ديال النظام الجديد ديال التأمين اللي الهدف ديالنا نوصلوا في 2015-2016 مليون هكتار، وهذه السنة الهدف ديالو هو 300.000 هكتار.

الحمد لله، أنه يعني برنامج متوفق، لأنه وصلنا إلى 332.000 هكتار اللي هي دخلت النظام الجديد، إننا كنعرفو بأن السنوات الماضية كانت 60.000 هكتار هي maximum اللي كنا نوصلو له، وتقريبا 75% من الضيعات المؤمنة هي ضيعات جد صغيرة.

أما صندوق التنمية الفلاحية، غادي يرفع الارتفاع ديالو تقريبا 19% مقارنة مع الموسم الفارط، والاقتصاد في الماء اللي تتعرفو ل 100% للفلاح الصغير والتجميع و80% لباقي الفلاحة، بلغت المساحة المجهزة بالسقي الموضوعي تقريبا 288.000 منها 130.000 هكتار تم التحويل ديالها من 2008 إلى الآن باش تقريبا وصلنا إلى 25% من مخطط "المغرب الأخضر".

هذه السنة 2011 وصلنا إلى 39.000 هكتار، أي بزيادة ديال 34% بالنسبة ل 2010، ونرتقب، إن شاء الله، أن نجهز 45.000 هكتار في أفق 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للتعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا لمعالي الوزير.

شكرا للسيد الوزير، مجهود كبير كندريوه، نعرفوه واحنا أولاد القطاع ومتبعين العملية ديال "المغرب الأخضر"، وسيدنا ما عاد ذاك المرة الثانية إلا لاستكمال هاذ الورش الكبير اللي هو تينماو منه المغاربة أنه يرفع من المستويات الاقتصادية ديال البلاد.

البذور، مليون و300 ألف قنطار هي رقم لا بأس به ولكن لا يفي بالغرض، مع العلم أنه الحاجيات تفوق ذلك بكثير، هناك تحسن، اليوم هاذيك مليون و300 تقاضات في الشهر الأول، وفي التالي الناس بقاوا يتقبلوا على الزريعة واشراوها من (marché noir) إلى آخره، والناس زرعوا معطلين، مما أثر - التساقطات المطرية المتأخرة - أثرت على الزراعات المتأخرة.

يمثلون إلا 10%.

معالي الوزير، احنا بغينا التأهيل والتأطير عند الفلاح الصغير والمتوسط، فين وصلت؟ لأن هي الكفيلة، إذا كانت زراعات مبكرة كلها غادي نكونو تفادينا هاذ قلة التساقطات المطرية، المناخ من جهة صعب والفلاح غير مؤهل بالتالي تكون النتائج سلبية.

إذن كذلك موجة الصقيع اللي ضربت جل بلاد المغرب، مع العلم أن هناك صناديق ديال التعاضدية ديال التأمين تغطي هذه المخاطر، ولكن الفلاح لا يعرفها، رغم أن الوزارة مشكورة تدعم قطاع التأمين باش الفلاح يمشي يخطر عند التعاضدية باش يغطي هذه المخاطر ديال الجريحة وديال التبروري وديال واحد العدد ديال المخاطر اللي هي مناخية. وبالتالي الفلاح لا يلجأ إلى هذه الوسائل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة للإجابة على السؤال، وحدة الموضوع غير موجودة السيد الوزير، فريق واحد ما بغاش. ما كين مشكل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتخذت الوزارة عدة إجراءات وتدابير لخلق الظروف الملائمة لانطلاق الموسم الفلاحي، وهمت هذه التدابير على الخصوص توفير ودعم عوامل الإنتاج وتوفير التمويل وتحسين مناخ الاستثمار في القطاع وتشجيع تصدير المنتوجات الفلاحية.

بلادنا توفرت هذه السنة على حوالي مليون و300 ألف قنطار من البذور المعتمدة مع الرفع من مستوى الدعم بزيادة 10 دراهم في القنطار، وفاق المعدل ديال موفورات البذور في الثلاث المواسم الأخيرة مليون و200 ألف قنطار وتعدت المبيعات في هذه المواسم كلها تقريبا بمليون قنطار، إذا نزلنا من واحد المرحلة ديال 500، 550 ألف إلى مليون قنطار أكثر للبيع.

بلغت المساحة الموجهة لإكثار البذور هذه السنة ديال 2012: 60 ألف هكتار، فيها 25.300 هكتار كلها كايينة في المساحة ديال الري، والهدف إذا بقيت الظروف ملائمة هو إنتاج مليون و600 ألف هكتار من البذور المختارة لاستخدامها في الموسم المقبل.

الأسعار بقيت مستقرة ديال أنواع الأسمدة فيما يخص (DAP, 33% ammonitrates, 21% ammonum) يالله (l'urée) هو اللي طلع شوية لأنه الأثمنة ديال البترول يعني اللي طلعت بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه يتعلق أيضا بالموسم الفلاحي الجديد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم العلافي، لحسن بلبصري، عبد الله أبو زيد، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعيش الفلاحون هذا الموسم ظروفًا استثنائية جد صعبة جراء الظروف المناخية التي أثرت بشكل كبير على بداية الموسم الفلاحي الحالي، فبعد مرحلة الجفاف التي شهدتها هذا الموسم في البداية قبل أن تعرف بلادنا تساقطات تفاوتت نسبتها حسب جهات المملكة، بينما تلتها موجة صقيع لازالت مستمرة إلى حد الآن أتت على الأخضر واليابس، بحيث أتلفت العديد من حقول الخضروات والفواكه، منها البطاطس والموز والتوت والأفوكا بمنطقة الغرب.

ولقد تأثرت الفلاحة بصفة عامة بموجة الصقيع الذي حد من النمو الطبيعي للحبوب، بالإضافة للشمندر الذي تعرض لأضرار بالغة بعد احتراق أوراقه بالبرد الشديد، كما تضررت زراعة قصب السكر بعدة مناطق، خاصة بمنطقة العوامة، كما امتد الضرر ليصل إلى الحيوانات بعد أن تضررت الفصاة بالجرجمة.

وكذا المعاناة التي يعيشها كسابو المنطقة الجنوبية الشرقية، فيكيك، بوعرفة، جردة، إلى آخره، والشالية الشرقية من الجفاف الحاد الذي يضرب المنطقة للسنة الثالثة على التوالي، مما أثر على الغطاء النباتي، الأمر الذي جعلهم يعيشون أوضاعًا صعبة في غياب مدخول قار.

وإجمالًا، يمكن القول، السيد الوزير المحترم، أن وضعية الفلاحين والكساين وخصوصًا الصغار منهم جد متضررة.

لهذا نسألكم: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل مساعدة الفلاحين المتضررين؟ وهل هناك آفاق من أجل خلق صندوق خاص لمواجهة الكوارث الطبيعية ومساعدة صغار الفلاحين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

إذن مازال المجهود في هذا الباب باش نصل إلى واحد 2 ملايين أو 2 ملايين ونصف في المنظور القريب، باش نحسن من الإنتاجية وباش نوجدوا الوفرة ديال البذور.

الأسمدة الآزوتية، السيد معالي الوزير، تكلمت عليها ولكن مازال عالية، عالية بزاف، تتعرفو أنكم تديرو مجهود في هذا الباب، ولكن مازال خاصو يكون مجهود في هذا الباب، لأنه عالية، خاصة الفلاح الصغير والمتوسط، وبالتالي لا بد من معالجة الإشكالية لأنه استعمال الأسمدة في المغرب لا يتعدى في أحسن الأحوال 800 ألف طن سنويا، معروفة هاذ القضية.

المشكل، السيد الوزير، وهو التأطير وتوعية الفلاحين فيه نقص كبير، هذه إجراءات كبيرة كندار، هناك مسائل كبيرة دارتها الدولة ودارتها الحكومة ودارتها وزارة الفلاحة، ولكن هناك نقص في التوعية، خاص نعالجو هاذ الإشكالية.

وأختم السيد الرئيس، السيد الوزير، اسمحو لي بهذه النقطة، ما داخلناش في الموضوع ديال السؤال، ولكن بعض زملاء يقترحونها باش أتطرق لها وهي قضية الأعلاف، يقولون بأن المناطق الجنوبية فيها نقص حاد في الأعلاف وكذلك منطقة فيكيك وبوعرفة.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

في القطاع، بغيت نقول بأنه بلغت المساحات المزروعة في الحبوب 4 مليون و950 ألف هكتار، وبأنه الشتاء ناقصة شوية بالنسبة لسنة عادية %24-، ولكن إنشاء الله الخير أمام، يعني باقي (la saison) لأنه كايين هاذ العام (la régularité) يعني ذاك الشيء مستمر ديال الشتاء وكيجي في الوقت ديالو، ويظهر لي بأنه ملي كنشوفوا الحالة النباتية، فيمكن نقولوا بأنه %70 راه جيدة من المزروعات، وحالة متوسطة %20، والحالة الضعيفة هي %10 يعني من (les surfaces agricoles utiles) اللي هي اليوم مقبوسة.

يظهر لي بأنه الإشكالية اللي تكلمت عليها ديال إغائة الماشية في بعض المناطق، فعلا أنه يعني كايين بعض المناطق اللي هي تقاست وخصوصا المناطق الجنوبية، وبحال الجهات الجنوبية، بحال سوس ماسة-درعة والراشيدية وميدلت والجهة الشرقية، اللي، إنشاء الله، يمكن يكون فيها واحد البرنامج اللي احنا كندموا فيه.

وشكرا.

إذا لا يمكن اليوم أن نقول لكم ما هو البرنامج لأنه سوف نشتغل عليه وبدأنا الاشتغال عليه من اليوم، في هاد الأسبوع يمكن نخرجوه خصنا نعرفوا الضرر وقيسوا الضرر.

فيما يخص البطاطس واحد 3000 أو 3500 هكتار اللي هي مقيوسة فعلا واللي هي خسرت، أنا متفق لأنه مابقاتش تصلاح وهذه 3000 أو 3500 هكتار غادي نشوفو أشنوا هما الحلول اللي يمكن نعملو مع الإخوان الفلاحة باش يبقوا، لأن باقي عندهم الوقت حتى تقريبا مارس إلى ابغوا اغرسوا الفلاحة إلى ابغوا يعاودوا يغرسوا البطاطس لأنها غرسوها بكري، يمكن يعاودوا مرة ثانية يعاودو يحثرو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الحركي للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الوزير.

أولا أنا بغيت نشكرك السيد الوزير بصفة خاصة على الزيادة اللي كانت في الشمندر وهذا كان طبعنا في الحكومة السابقة ومنتظر من الحكومة الجديدة باش حتى هي تدير يدها معنا في هاد.. متنساش بأنه الحكومة راه كنتنظروا منها الشيء الكثير.

الجهة الجنوبية، الشمالية السيد الوزير، في الحقيقة كنعيش واحد الوضعية جد قاسية، أتوما عارفين بأنه كاين في الجهة الجنوبية الشمالية والجهة الشمالية الشرقية 3 المليون و750 ألف رأس بين الغنم والمعز، الآن في جرادة، فيكيك، بوعرفة، في تاوريرت في الديروش، في الناظور في... كلهم كيسينوا هادشي ديال الدعم، علاش كنعيش هاد الهضرة السي الوزير؟ باش تأخذوا بعين الإعتبار هاد الحالة ديال هاد الكسابة باش والكم اللي كاين راه ملي كتعجب شي حاجة قليلة راه مكتدير والو وكنعود غير فيها بزاف ديال تيقوا عليها الهضرة ومكتعطي حتى شي نتيجة، وهاد الكسابة ديال هاد المنطقة بالنسبة لجرادة وفيكيك وبوعرفة وهادو راهم معندهومش حتى شي حاجة يخدموها أخرى ماعدا ذاك الغنم اللي حاضيين، الآن راه تبيع نعجة باش يوكل نعجة أخرى، وهذا لابدم.. احنا عندنا الثقة فيكم السيد الوزير باش غادي تكون شي حاجة.

وتسمح لي، شرقي قبيلة الأسمدة السيد الوزير، بغيت نقولك راها شاعة فيها العافية، النار نايفة في الأسمدة، راه $l'ammonitrate$ كتدير 370 درهم في الشال.. صافي شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الرابع الموجه للسيد وزير الفلاحة موضوعه تفعيل مخطط "المغرب الأخضر"، تعقب؟ السيد الوزير غنتعقب؟ الكلمة سمح ليا نسيت، راه تنا دوزتي جوج دقايق ديالك،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أنا غير بغيت نعاود نؤكد، السيد الرئيس، بأنه احنا البرنامج اللي جاءنا بأنه كانوا الأسئلة مجموعين بجوج، وبأنه أنا قبلت هذا السؤال الآني، وبأن السؤال اللي تقرا ماشي هو السؤال اللي عندي، ولكن على أي هذا من حقه، لأنه كنعرف بأن هذا سؤال آني وغادي نجابو السي أقوضاض، لأنه كاين الموضوع ديال الساعة هو ما يقع في الفلاحة اليوم، أنه إن شاء الله...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، فيما يخص وحدة الموضوع، الفريق الحركي متشبت بأنه..

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

ولكن غير أعلمونا، ما تصيفطوش لنا برنامج اللي هو مطبوع. هذا مطبوع من عندهم، أسيدي، خاصكوم غير تعلمونا.

على أي، السي أقوضاض استسمح، غير باش نكملوا، أنه البرنامج ديال الإجراءات المتخذة لإغاثة الماشية.

أنا قلت لكم أنه الجهات المعنية اللي طاحت فيها 60% ناقص من المعدل الوطني، هي تقريبا الجهات الجنوبية، كلمم-السيارة للتحت، وسوس- ماسة-درعة، الراشيدية، ميدلت، الجهة الشرقية، وبالإضافة إلى إقليمي كرسيف وبولمان.

هذه المناطق احنا الآن في إطار باش نوجدوا واحد البرنامج إن شاء الله ديال 600 ألف قطار، ديال 110 مليون درهم، سنطلق به باش نعاونوا هاد الفلاحة وهاد الكسابة باش يدوزو هاد الوقت اللي هي وقت صعبة، في انتظار، إن شاء الله، أمطار الخير في المستقبل.

فيما يخص الموجة ديال الصقيع، الموجة ديال الصقيع اللي مست واحد العدد ديال المناطق في المغرب، ولكن بالخصوص الغرب واللوكوس ونوع ما سوس، فيما يخص قصب السكر كاين واحد 11 ألف حتى 12 هكتار اللي يمكن تكون مقيوسة، ولكن ما كنعيش هذا أنه خسرت، هي مقيوسة، ما خسرتشاي، كل التداير التي سيعمل بها من طرف المعمل وكذلك الفلاحة باش تكون اللوجيستيك موجودة باش هناك الشيء يتقطع ويتيز ويتطن، راه كل الوقت اللي رجحنا راه يمكن غادي نرجحو إن شاء الله ذاك السكر اللي كاين في هاد الكسابة السكر.

وإذا كاين شي مشاكل، لأنه احنا الآن عاد شي يومين، ثلاثة أيام، يعني جميع المصالح الخارجية ديال وزارة الفلاحة راه متبعة يعني ما يقع داخل البلاد، إلى كانوا مشاكل اللي هي مطروحة سوف نكونو في الموعد كما العادة، راه كانوا فيضانات وكان هذا وكان الجفاف وكان.. على أي احنا اللي بغينا هو الكسب ديال الثقة ديال الفلاح، أنه الفلاح اللي كيدير ذاك الشيء اللي في جيبو كيدير باش يحثرو خصنا نكونوا معه باش نتأج ميخيش الظن ديالو.

المرتبطة بقلة التساقطات المطرية، نسائلكم السيد الوزير: هل تتوفرون على رؤية واضحة وإجراءات دقيقة من شأنها مواصلة تنزيل مخطط "المغرب الأخضر" بطريقة ناجحة تساهم في تطوير وتحديث الفلاحة الوطنية وجعلها أحد المحركات الأساسية للتنمية وتأهيل الاقتصاد الوطني؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن التأكيد على أننا نعي الأهمية القصوى لكل من التواصل والتحصين في تنزيل مخطط "المغرب الأخضر"، لا يمكن البلوغ ديال هذه الأهداف ديال المخطط دون انخراط جميع الفاعلين.

ولقد سبق للوزارة أن قامت سنة 2011 بإعداد إستراتيجية جديدة للإرشاد والاستشارة الفلاحية من أجل تجاوز النواقص التي يشكو منها النظام الحالي ديال الإرشاد الفلاحي، وكتبني هذه الإستراتيجية على عدة أفكار من أهمها:

- إعادة هيكلة شبكة مراكز للتنمية الفلاحية؛

- ترميم ديال الإصلاح البنات المحلية؛

- تجهيز وتكوين المستشارين الفلاحين العموميين منظمين في فرق مشاريع؛

- إحداث مهنة جديدة من المستشارين الفلاحين الخواص لتدعيم المنظومة؛

- فتح صندوق التنمية الفلاحية على خدمات الاستشارة الفلاحية؛

- تقاسم المسؤولية مع الغرف الفلاحية والمنظمات المهنية؛

- إحداث هيآت عمومية وخاصة للحكامة على الصعيدين الوطني والجهوي؛

- ووضع طرق جديدة ومتنوعة لتزويد الفلاحين بآخر المستجدات الفلاحية؛

- ووضع وسائل جديدة ومتنوعة لبث المعلومات.

وفي هذا الإطار، تم وضع مشروع قانون يتعلق بإحداث "المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية" لتطبيق سياسة الدولة في هذا المجال ومواكبة التأطير الفلاحين وتنظيماتهم المهنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير للي....

الكلمة شكرا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

هو، أولا كانوا برامج من قبل، لأن السنة الماضية كانت في المناطق الشرقية وفهاد الأقاليم اللي تكلمت عليها كانوا مشاكل، وجبنا برامج والحمد لله هاذوك البرامج راه الناس قضاوا بها الغرض وباقي الناس واقفين على رجليهم رغم أنهم مجبناش الحلول كلها، اللي خص دابا هو شوية ديال الاستعجال في هاذ البرنامج وهذا راه يعني تكلمت مع السيد رئيس الحكومة باش تكون واحد المسطرة مستعجلة باش هاذ البرنامج يقدر يوصل في أقرب وقت إن شاء الله الإخوان الفلاحة اللي هما في حالة صعبة.

فيما يخص الزراعة السكرية، ففعلا تم الزيادة في أثمان النباتات السكرية ب80 درهم للطن، وبالنسبة للشمندر 50 درهم للطن، هذا بالنسبة لهاذ برنامج باش متحسبوهش علينا راه يالله هاذي 3 شهور باش دوزناه ديال هاذ السنة، ديال 2012 وقلنا لكم بأنه في 2013 سوف يكون لنا موعد معكم باش نشجعوكم رغم أنه في بعض المناطق رجعت شوية يعني الشمندر ماشي على القضية ديال الثمن ولكن على القضية ديال اللوجستيك اللي تنمناو أنه في المستقبل إن شاء الله يمكن لنا تغلبوا عليها جميعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الرابع موجه إلى السيد وزير الفلاحة موضوعه تفعيل مخطط "المغرب الأخضر". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

مما لا شك فيه أن إرساء المخطط الأخضر خلق دينامية كبيرة في القطاع الفلاحي تزوم تأهيل هذا القطاع والرفي بمنتوجه لتحقيق نوع من التنافسية وإعطاء قيمة مضافة للمنتوج الوطني، لكن الملاحظ وبعد اضطلاعنا على مضامين برنامج حكومتكم في المحور المتعلق بالسياسة الحكومية الفلاحية، نسجل غياب أية إشارة للآليات والإجراءات الدقيقة التي توضح كيفية تفعيل هذا الورش الاستراتيجي الرامي إلى تحقيق الأمن الغذائي ودعم التنمية القروية.

ومن هذا المنطلق، السيد الوزير، وبالنظر للدور المحوري للقطاع الفلاحي باعتباره محرك للحياة القروية ورافعة أساسية للتنمية وتحسين الدخل، وأمام الصعوبات التي يعرفها الموسم الفلاحي الحالي، والتخوفات

يقاوش بين يدين الشناقفة اللي تخدموا معهم ويكون عندهم الولوج للأسواق.

هذا ما تدافع عليه وزارة الفلاحة وما ستدافع عليه إن شاء الله الحكومة، لأنه من أهم الأشياء. حتى احنا مطالبين، احنا عندنا عروض من البنك الدولي وعندنا سميتو بأن كين التمويلات اللي هي مرتبطة بهاذ الإشكالية ديال إعادة الهيكلة، ديال البرامج ديال التسويق، لأن خصنا شوية ديال (la transparence) في الأئمة، فلهدا قننا كذلك داخل وزارة الفلاحة باش يكون هذاك البرنامج ديال الأسعار اللي هو كين في (l'internet) لأي فلاح يمكن يعرف أش وقع في السوق ديال بركان ولا في ديال الناظور ولا في الداخلة، ويكونوا الأسواق يعني أسواق معروفة، ولكن هذه غير بداية لابد من تحسين الجودة ديال الخدمات ويكون عندنا.. الأسواق الأخرى اللي مفتوحة هي الأسواق العالمية، ولن أقصر فقط على الإتحاد الأوربي، تبيظهر ليا بأنه الآن احنا في نقاش مع كندا في إطار واحد الاتفاقية ديال التبادل الحر، وكندا هو شريك قوي اللي يمكن ياخذ واحد العدد ديال المواد ديالنا، كذلك عندنا اتفاقية ديال الولايات المتحدة الأمريكية اللي باقي ما مستغلاش يمكن أن نستغلها كثيرا، كين بعض الفلاحة وتعرفوهم اللي مشاو تيصدروا دابا المواد ديالهم للصين وهذا يعني.. ودخلوا ونجحوا، وهذا إمكانية كثيرة، فلأزم تعرف الإتحاد الأوربي بأنه راه أسواقنا الحمد لله مختلفة وبأنه هذاك السوق ديال الإتحاد الأوربي راه ما تتطلبوش منهم يعطوننا واحد (le cadeau) راه حلينا وحلوا، يعني هذا متوازي ويجب احترام الشريك والشريك الآخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الخامس موضوعه الشواهد المسلمة من طرف المحافظة العقارية، سحب بطلب من الفريق الاشتراكي. إذن السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري موضوعه برنامج "إبحار"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

لابد من التذكير في البداية أن المغرب يتوفر على ما يناهز 3500 كيلومتر من السواحل الغنية بالأسماك. واسمحوا لي أن أفتح قوسا في هذا الإطار، هاته الأسماك التي لا يستفيد منها السواد الأعظم من المغاربة حتى في ظل عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري، خاصة بعض الأنواع من هاته الأسماك التي لن يتمكن المغاربة من الاقتراب منها بفعل أئمتها المرتفعة، بل بعض أنواع هذه الأسماك لا يعرفها العديد من المغاربة.

وأرجع إلى قطاع الصيد البحري والذي يحتل مكانة بارزة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، إذ يساهم هذا القطاع بما يقارب 3% من

السيد الوزير، لا أحد منا يشك في المجهودات اللي تبذلونها من أجل تحسين هذا القطاع المهم، فعلا هذا اليوم سمعنا بأن إستطعتم باش تجاوبو جميع المشاكل اللي هي مطروحة للفلاحة في بلادنا، الحمد لله الآن خصوصا وأن ربي سبحانه وتعالى رحمنا بالرحمة ديالو والمشاكل الأخرى المادية راح احنا نتقبلوا عليها، تيبقى مشكل أساسي السيد الوزير ألا وهو التسويق، واش غادي نوجدو أسواق للمنتوج ديالنا في الخارج.

السيد الوزير، لا يعقل بأننا في هذا العام ورغم كل الظروف اللي كنعيشها البطاطس تتباع بدرهم، ما طيشة بدرهم، كيفاش غادي يمكن لهذا الفلاح تكون عنده مردودية؟ كيفاش غادي يمكن لهذا الفلاح يواجه المصاريف اللي هي تتطلبها له هذا الإنتاج؟

كذلك، السيد الوزير، الحمد لله اللي اتما في الوزارة ديالكم وزير الفلاحة ووزير الصيد البحري، الآن نتعرفو بأن 15 فبراير غادي يكون التصويت من البرلمان الأوربي على البروتوكول على الاتفاقية التي تربطنا بالدول الأوربية واش تهبأت لها شي حاجة؟

وحنايا نتطلبو من السيد الوزير أنه يعطينا كل ما يمكن عندو من المستجدات باش نعرفوا.. كذلك نتطلبو من السيد الوزير لا يعقل مع أوربا بأننا نفرقو هاذ الملفات على جوج، الصيد البحري بوحدهم والفلاحة بوحدهم، احنا خاصنا نقولو لهذا الناس إذا بغيتوا الحوت ديالنا خوذو الخضرة ديالنا.

وهاذ الشيء نتمناو من السيد الوزير، وهو عن علم على ذلك ومعرفة، نتمناو منه بأنه يفرض الإرادة ديالنا على هاذ الناس، لأننا احنا اللي نتعطوهم ما ياكلوا ماشي هما اللي تيعطيونا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا، مخطط "المغرب الأخضر" جاء في الشق الأول ديالو باش يطلع الإنتاج، يعني (l'offre Agricole) باش تطلع. إذن عملنا استثمارات باش الفلاحة يزيدوا في المدرودية.

ملي تطلع هاذ الإنتاج من بعد خاصو تسويق، والتسويق هو يعني الظروف الحالية بغاتو تعطاه واحد الإمكانيات اللي هي كبيرة، وأنا متفق معك السيد المستشار المحترم أنه لابد من إعادة النظر في التنظيم ديال الأسواق ديالنا والأسواق ديال الجملة، لابد من إعادة النظر في التنظيم ديال المجازر، لابد من حرية المبادرة باش القطاع الخاص وهذوك الفلاحة باش ما

باش اللي جاب شي ملف ديالو يقدر يقدمه ويأخذ الكريدي ويعمل إعادة ديال الهيكل ديال البواخر ديالو كانت صغيرة أو لا كانت كبيرة.

من بعد ما بدأ هذا البرنامج، ظهرت بعض الإكراهات، جاو الفاعلين قال لك أودي هذه النسبة ديال الدعم المالي ما قاداش، هذا السقف اللي عملتو ديال الاستثمارات احنا هاذ الشي ما شي واقعي، خاصكوم تزيدوا لأنه السوق ما شي هو هذا، قال ليك أودي بأنه بعض الأشغال اللي خاصها تكون ولا بد خاصكوم تبدلوا لنا هذه وتعطينا هذه الأشغال اللي هي أولوية.

إذن بقينا معهم في واحد الحوار، ووجدنا برنامج "إبحار II"، اللي توقع في إطار اتفاقية ديال 16 ماي سنة 2011، يعني هذه بعض الشهور جلسنا وعاودنا، درنا (la mise à niveau) ديال هذاك (le programme) باش نقولو لهم أسميتو..

أكثر من هذا، الحكومة مشات معهم باش تقول لهم هذا البرنامج "إبحار II" ها هو موجود، دابا اتفقتا عليه ها هو بين أيديكم، يعني غادي نعطيه للمهنيين، أعطيناها للغرف المهنية باش هي تتكلف بالتسيير ديالو وباش الصيادة يجيوا للغرف وياخذوا من عندها الملفات ويدرخوا معهم الدراسات، والوزارة غادي تعاونهم ويوجدوا ذوك هذا.. ويجيوا ياخذوا الشيكات من عند الدولة عن طريق المكتب الوطني للصيد البحري. إذن عملنا الشباك الوحيد، وعملنا اللجان المحلية المكلفة بالدراسة، وأعطينا للهيئة ديال الغرف المهنية باش تتكلف بتفعيل هاذ المخطط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد دعيعة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنا كتمناو منكم باش تعطينا الإحصائيات مدققة في برنامج "إبحار" اللي بان دابا واحد.. لأن تحدثتي لنا على جوج، كان الهدف بعدا أولا 1600 قارب تقليدي، شحال تنجز منها؟ 1800 سفينة اللي كهم حوالي 10.000 صياد، شحال العدد؟

فعلا أنه هاذ البرنامج نتاع "إبحار" انطلق في 2800، وكان العمر ديالو 4 سنوات، بمعنى 2012 سينتهي هذا البرنامج، كان مفروض اليوم نديرو تقييم موضوعي حول النتائج.

حددتو أهداف، كانت واضحة هذه الأهداف، هاذ البرنامج فعلا يتطلب 5 ملايين درهم على مدى 4 سنوات، من ضمنها مليار نتاع الدولة اللي كانت فيه الأرقام اللي 740 مليون على شكل دعم مباشر، و261 مليون في شكل ضمان للقروض البنكية من أجل تمويل اقتناء البواخر،

النتاج الداخلي الخام و16% من إجمالي المبيعات للخارج و56% فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية.

كما يشكل أيضا مصدرا رئيسيا للدخل بتوفيره لما يناهز 660.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، منها 170.000 منصب مباشر، أي بنسبة 1.5 من الساكنة النشيطة، ويتم استغلال الموارد البحرية عبر ثلاث قطاعات للصيد، هي:

1- الصيد في أعالي البحار، وما أدراك ما الصيد في أعالي البحار، وتتمنى أن يتعرف المغاربة على أولئك اللذين يستفيدون من رخص الصيد في أعالي البحار؛

2- وهناك الصيد الساحلي؛

3- والصيد التقليدي.

وفي إطار عملية تحديث وتأهيل الصيد الساحلي والتقليدي بهدف تحسين ظروف عمل وعيش الصيادين، تم إطلاق برنامج ما اصطلح عليه بـ"إبحار" من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري، والهدف من هذا البرنامج طبعاً كان هو:

1- تجهيز 16.000 قارب بمعدات لتخزين المنتوجات والمحافظة على جودتها؛

2- تزويد 1800 مركب بوسائل الحفاظ على جودة الإنتاج وتهيئته؛

3- تحديث الأسطول الساحلي، من خلال استبدال 800 باخرة التي يفوق سنها 15 سنة بوحدة من الجيل الجديد.

لذلك نسألكم السيد الوزير عن النتائج الملموسة لهذا البرنامج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو فعلا من أجل العصرية والتأهيل ديال أسطول الصيد الساحلي والتقليدي وتحسين الفعالية ديالو، قامت الحكومة بوضع برنامج اللي هو برنامج "إبحار"، هذا البرنامج "إبحار" انطلق في 15 يوليوز 2008، وكان واحد الاتفاق مع الفاعلين، وكاين فيه واحد الدعم مالي تقريبا ديال مليار درهم ديال الدولة، فيه 763 مليون درهم اللي هي (une subvention) دعم مباشر اللي أسميتو.. وفيه 261 مليون ديال الدرهم اللي هي موجهة من عند صندوق الضمان، وجبنا واحد (le package) يعني درنا مليار درهم، درنا مليار اللي غادي يجيوا الفاعلين والبقية جاو الأبنك حتى هما وقعوا،

"إبحار II"، والدولة أعطتهم باش هما يتكلفوا بالمسؤولية ديالهم درنا معهم البرنامج وقتلنا لهم ياك هذا هو الاتفاق، يالله نوضوا قوموا بالواجب وديروا الإبحار ديالو، ولكن راه ماشي الفلوس كلهم مشاو للإبحار.

تكلمت على (MCI) البرنامج الأمريكي ديال الألفية، هذا برنامج اللي مشا في التجهيزات الأساسية، وتعملوا نقط ديال التفرغ وتعملوا أسواق ديال السمك وذاك الشي الحمد لله كله في المستوى، يمكن ما طلعتش 20 ولكن غادي تنقص، علاش؟ لأنه الأمانة اللي كلفت الأسواق أكثر فكان خاصنا ولا بد نقصوا من (Les marchés) وهذا لا يعني بأننا سنتخلى على هذه النقط ديال التفرغ اللي ما تعملوش، غادي نديروهم في برامج حكومية لاحقة.

إذن، برامج ديال الصيد البحري هي برامج جد مهمة مهيكلت صعبة التنفيذ، لأنه ما فيناش دائما التوافق بين جميع السلاسل ديال الإنتاج، ولكن الهدف ديال الوزارة هو تحاول باش تاخذ هاذ الفاعلين، باش بشوية بشوية ننبو هاذ المستقبل إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه دور المراكز الفلاحية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البطاح:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تضطلع به المراكز الفلاحية في تأطير وتوجيه الفلاح المغربي من أجل تحسين دخله ورفع من مستوى الإنتاج، حيث تضطلع هذه المؤسسات بدور أساسي في تطوير الفلاحة والأنشطة التابعة لها باعتبارها الأكثر قربا واتصالا بالسكان القرويين والفلاحين.

إلا أننا نلاحظ، مع كامل الأسف، أن هذه المؤسسات قد راكمت مجموعة من المشاكل كضعف الإمكانيات المادية والبشرية وسوء التدبير، الأمر الذي جعلها تتباعد بشكل غير مفهوم عن هدفها الأساسي المتمثل في مواكبة الفلاحين وتسهيل ولوجهم إلى المعرفة والتقنيات الحديثة والتطورات التي يعرفها القطاع الفلاحي.

وإذا كان البرنامج الحكومي قد اعتبر الاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحين من بين الجوانب الإستراتيجية للإصلاحات الأفقية للقطاع الفلاحي ببلادنا، فإننا نساءلكم، السيد الوزير، عن: ما هو برنامج وزارتك لتنزيل الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي في هذا الباب؟ وهل تتوفر على برنامج محدد لتحديد هذه المؤسسات حتى تتمكن من

ولكن في حدود 60%، بمعنى 40% خاص الصيادة هما اللي يجيبوها. أيضا هاذ القطاع هذا مهم مصدر دخل نتاج 3 ملايين شخص، يسجل رقم معاملات ب 6.3 مليار درهم تمثل فيه نسبة الصادرات 70%، أيضا هاذ القطاع هذا استفاد من تمويلات خارجية، نذكر منها اتفاقية الصيد البحري التي أبرمتها الحكومة المغربية خلال سنة 2005 والتي كتمتد على 4 سنوات، بمبلغ 44 مليون أورو.

أيضا، اتفاق "تحدي الألفية" اللي برمت الحكومة أيضا هاذ الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 3 غشت 2007، والتي وصل غلافه فيما يخص الصيد البحري فقط 116 مليون دولار أمريكي، وهذا الهدف منه كان التجهيز أو إنجاز 20 نقطة لمجهزة للتفرغ، تحديث أسطول الصيد التقليدي وإعادة تنظيم مسالك التسويق، ومهم ما يقارب 22 ألف صياد تقليدي وتميئة 13 ميناء للصيد البحري و20 نقطة مهيأة للتفرغ، وتأهيل حوالي 10 آلاف قارب للصيد ودعم تنمية البحث المحلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدة:

.. لذلك، نبيوكم، السيد الوزير، تعطينا الأرقام، أشنو حققوا قبل الانتقال إلى "إبحار II"؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ملي كنتقولو أنه مشينال "إبحار II" احنا كنتكلمو كلام ديال الصراحة. مشينال II لأن I ما خدامش، باش نكونو واقعيين.

والإصلاحات في هذا الميدان رها صعبة بزاف، لأن ماشي كلشي باغي الإصلاحات، كين واحد العدد كبير اللي باغي الإصلاحات وباغي يزيد للقدام، دابا احنا حتى في هاذ "إبحار II" اللي عاد وقعنا في ماي ومتفقين معهم، راه عندنا إشكاليات، لأنه الدولة كقتول لك: هاذ السيد باش نعطي (la subvention) خاصو يجيب الفاتورة من عند هاذ السيد اللي غادي يخدم له، ويكون (patenté) ويكون هذا.. كيقول لك: لا. أنا الناس اللي كخدموا لي داخل الميناء راه ما عندهم الفاتورة، وما تقدرش نجيب لك الفاتورة، نعطيكم.. والإشكاليات كثيرة.

إذن، الإصلاحات جد صعبة وعميقة ولم تتوفق في "إبحار I" لهذا جينا

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الوزير.

من خلال إجابتيكم يتضح على أن الفلاح هو المتضرر الرئيسي من ناحية التساقطات المطرية وكذا موجة البرد التي تحتاح البلاد.

المعروف على أنه هاذ المراكز، أصلا معدة لتأطير الفلاح وتوجيهه باش يعالج المشاكل ديالو براسو، بغية تأطير الفلاح قصد تحسين دخله، وبالتالي يتمكن من معالجة مشاكله والتغلب عليها، وسنورد مثلا على ذلك، جهة وادي الذهب-لكوية، أتم، السيد الوزير، زرم المنطقة وعرفتوا وشفنتوا الإكراهات اللي تتعيش وشفنتوا بأنه المركز يعيش إكراهات متعددة. الإكراه ديال المقر أصلا كاع ما كاين، منها الإكراهات البشرية.

هاذ المستشارين اللي تهضروا عليهم ما كاينينش باش يطرخوا الناس، ما كاينش عندنا حتى شي مستشار.

وبالتالي حتى المقرات أصلا ديال المراكز ديال الفلاحة خاصهم يعودوا خارج المدار الحضري، يكونوا في المدار القروي باش يتمكن الفلاح من التوعية والاستشارة، وخصوصا تعرفون بأنه احنا عندنا في المناطق الجنوبية الفلاح هو الكساب، احنا عندنا الفلاحة هها الكسابة يعني خاص الاستشارة تكون بيطرية وتكون الاستشارة في جميع الحالة اللي تخص الفلاحة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إذا سمح السيد المستشار، غادي نجابو على الشقين، قبل من المنطقة الجنوبية، بصفة عامة لابد ما نتكلم عن الإنجازات اللي بعد ما وضعنا هاذ الإستراتيجية في نصف السنة، قامت الوزارة بواحد العدد ديال الإنجازات:

1- بدينا في إعادة تأهيل ديال 68 مركز محليا بهدف تحسين ظروف الاستقبال، وجمهنا 46 مركز بمعدات المكاتب والتجهيزات السمعية البصرية؛

2- إحداث 17 محطة للأرصاء الجوية من أصل 60؛

3- تكوين 30 مكون هاذو (Des formateurs)، مكون لمستشارين الفلاحين بتعاون مع (La FAO)؛

4- وظفنا، بالله سلا التوظيف، والآن الإخوان غادي يدخلوا إلى (La formation) 100 مستشار فلاحى عمومي؛

5- تجهيز 78 مستشار بالمعدات التقنية والمعلوماتية، ملي كيشي بعدا عندو (l'ordinateur) ديالو وعندو (le materiel) باش يخدم معا

الاضطلاع بدورها في تأطير الفلاح المغربي بفعالية ونجاعة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أذكر بأنه على المستوى المحلي تتوفر الوزارة حاليا على 300 مركز للقرب تمثل مهمتها في دعم التكوين والاستشارة الفلاحية.

وكما سبقت الإشارة في الجواب السابق تم وضع إستراتيجية جديدة للاستشارة الفلاحية تروم مواكبة جميع سلاسل الإنتاج والمشاريع المنبثقة من المخططات الفلاحية الجهوية، لأنه ما نساوش بأن الأساس ديال مخطط "المغرب الأخضر" هو المخططات الجهوية اللي موقعة مع جميع الجهات والغرف الفلاحية.

وفي إطار هذه الإستراتيجية سيتم إن شاء الله إحداث "المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية" لتجميع كل الوحدات التي تعني بالتكوين والاستشارة الفلاحية، على مستوى المركزية والجهوية والمحلية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، تصل الآن نسبة التغطية حاليا إلى 3800 فلاح لكل مستشار فلاحى، كل مستشار فلاحى عنده 3800 فلاح اللي هو في (le périmètre) ديالو اللي خاصو يوصل ليه المعلومة الفلاحية، ونهدف من خلال هذه الإستراتيجية إلى بلوغ 1450 فلاح، أكثر من النصف لكل مستشار في أفق 2015، وهي النسبة الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للتغذية، ولتحقيق هذا الهدف سنعمل على توظيف 100 مستشار سنويا بين 2010 و2015.

وكذلك، تعمل الوزارة على تشجيع الاستشارة الخاصة لتلبية حاجيات القطاع في هذا المجال، وتم لهذه الغاية إعداد مشروع قانون حاليا يوجد في قنوات المصادقة الجاري به العمل، أي أنه غدا ملي يكون شي مشروع ديال التجميع وجامعين الفلاحة وواحد السيد غادي يجيب واحد المشروع اللي هو خاصو باش يكون فيه استشارة، أنه كيطلب (le goutte à goutte)، كيطلب واحد النقلات باش يتخلصوا، يمكن كذلك حتى هاذيك (la formation) اللي غادي ياخذها من واحد المستشار اللي هو موثق من عند الدولة، معروف من عند الدولة، حتى هو يمكن ياخذ فيه الدعم في المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأمانة للتعقيب على الجواب.

في مستوى السوق وتكون رهن إشارة أصحاب الجودة، والناس اللي بغاو عاد يعرفوا أن البضاعة ديالنا تكون في المستوى.
فإلى متى سنظل ننتظر وترقب من جامعاتنا أن تكون أجيال مغاربة المستقبل، الأجيال الذي يجب أن نفتخر بهم مستقبلا، ويجب أن يكون في إطار المنافسة العالمية التي تعرفها السوق؟
فلا نرى لحد الساعة، ورغم الجهود المبذولة، لا نرى إلا تفرغ البطالة تفرغ الاحتجاجات، تفرغ المعطلين. فما فهي رؤيتكم، السيد الوزير المحترم، لمستقبل التكوين داخل المؤسسات الجامعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر للجواب على السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة المستشارون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقول للسيد المستشار المحترم، أنا متفق معه 100%، إلى متى؟ ولكن يمكن أن أقول أن هناك مجهود وهناك أموال صرفت، ولكن مع الأسف المجهود والأموال لم تعطينا ما كنا ننتظره.

إذن أمامنا عمل كبير وحاجيات كبيرة، قد تفاجئون إذا قلت لكم أن حتى الجامعة تنتظر من الجامعة أن تكون لها أطر، في السنوات الخمس المقبلة الجامعة في أمس الحاجة إلى آلاف الدكاترة، ومع الأسف غير موجودين الآن.

إذن لا بد من تكوين المكومنين، والتكوين فيه متدخلون كثيرون، فيه التكوين المهني فيه القطاع الخاص، فيه القطاع العام، ولكن المفاجئة كذلك هو أن المغرب ليس له إلا 4000 ممنوح خارج المغرب، 4000 طالب فقط اللي عندهم منحة خارج المغرب، في الهند 4 فقط اللي عندهم المنح، الهند اللي تغزو الجامعات الغربية، عندنا الطلبة اللي تيدرسوا في الهند اللي عندهم المنح، إذن فعلا إشكالية التكوين إشكالية كبيرة جدا، ولكن الحمد لله عندنا مدارس، لدينا الآن اختراعات، ولكن لا مجال للمقارنة مع الدول الأخرى، لا مجال لأي دولة في المستقبل دولة البحث العلمي، تونس تنتج 3 مرات ما ينتجه المغرب، تونس لها أكثر من 4000 طالب خارج تونس وعدد سكانها تقريبا أقل من نصف المغرب.

إذن فعلا تحديات كبيرة، تحديات خطيرة، إذن لا بد أن نعيد النظر في البحث العلمي، في كذلك عندنا مدارس كثيرة، كل مدرسة صغيرة بالنسبة لحجم المدارس عالميا، إذن لا بد من تجميع المنشآت الموجودة الآن مثلا تفكر في (polytechnique) في الرباط، لا يعقل هناك جامعة قرب جامعة.

هذا الفلاح (sur place)؛

6- إنجاز 51 مشروع لدعم المرأة القروية في إطار الدعامة الثانية؛

7- إعداد 123 منشور في 80 ألف نسخة في شكل ملصقات؛

8- بث 7 ديال الوصلات التلفزية وإذاعية و12 شريط بيداغوجي حول سلاسل الإنتاج، وتنظيم 20 تظاهرة فلاحية حول الاستشارة الفلاحية، أورايش وطنية، محلية ومعارض، و100 ألف عملية للتنشيط والتأطير، أسفار وأيام إخبارية ومسابقات وعمليات توضيحية.

إذن هاذي كلها يعني دينامية جديدة يعرفها هذا القطاع الاستشاري في الفلاحة، اللي بدأت هاذ السنة واللي غادي تاخذ الوقت ديالها في السنوات المقبلة، ولازم أنه الجهة اللي تكلمتوا عليها ديال الكويرة أنه تاخذ حقتها، يعني أولا في إصلاحات، لأن عندنا واحد المسلسل ديال الإصلاحات ديال Les CT كلهم قدام، كلهم في واحد الحالة اللي هما سنين يعني ما مسهم حد وفواحد الحالة.

إذن بغينا باش ندير لهم إعادة الهيكلة، خصهم يتصلحوا، يكونوا في المستوى باش يكون هناك هو النقطة ديال اللقاء بين الفلاح وبين الإدارة ديال الفلاحة وديال التكوين، إذن غادي نصلحهم وغادي ناخذوا كل سنة 100 مستشار غادي نعطيوهم الإمكانيات باش يخرجوا ويتلقوا مع الفلاحة، على أنه كاين كذلك برامج اللي هي جد مهمة يعني في (le back office) اللور، اللي خاص يعني معلومات..
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري على المساهمة ديالو في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، حول توجيه برنامج التعليم والتكوين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

قد لا يخفى عليكم مدى الاهتمام الكبير للحكومات المغربية المتعاقبة على التعليم الجامعي والتكوين بهدف استخراج أطر كفاءة لخدمة المغرب، لخدمة المغاربة في ميدان التكوين والتأهيل.

وقد لا يخفى عليكم كذلك، السيد الوزير المحترم، أن العصر يتطلب التقنية، يتطلب الكفاءات والمهارات عسى منتج من منتوجاتنا أن تكون

السيد وزير التعليم والعالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

يمكن أن نقول مع الأسف الانفتاح المغربي، دائرة الانفتاح الاقتصادي أوسع بكثير من دائرة الانفتاح العلمي، المغرب منغلِق علميا، عندما أقول هناك 4000 طالب ممنوح فقط في الخارج، وإذا نظرنا إلى كل الانفاقيات الموجودة على المستوى الاقتصادي فنتعجب كيف نستمر وكيف نريد أن تكون هناك منافسة.

لابد من التأهيل العلمي، التأهيل العلمي شيء أساسي، وإصلاح المدرسة هو مشروع الأمة، لأن فعلا لا مستقبل دون الجودة في المدرسة ودون الانفتاح على اللغات الأخرى.

الآن نفكر كذلك في إنشاء جامعة مغربية إيبيرية للانفتاح على اسبانيا وعلى أمريكا اللاتينية، نريد أن نفتح على الهند والصين، هناك الانفتاح على أوروبا هذا من المسلمات، إذن لابد أن نفتح على باقي العالم، لأن المغرب كان متجه نحو أوروبا فقط، أخذنا الكثير من أوروبا ولكن لابد من أن نفتح على آسيا وعلى أمريكا اللاتينية، وأن نفتح على اللغات، لأن من لا يتقن اللغة الإنجليزية أو الإسبانية فسيصبح أميا خلال العشر السنوات المقبلة.

إذن هذا تحدي كبير، نتمنى أن يكون هناك دعم على مستوى البرلمان لدعم البحث العلمي ولدعم الجامعة المغربية، وسنرجع إن شاء الله إبان مناقشة القانون المالي لكي نجسد هذا في إطار القانون المالي. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الآتي الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير التعليم العالي، وموضوعه التوقف عن الدراسة في التعليم العالي خلال السنوات الدراسية للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، حميد كوسكوس، عمر المكدر، بناصر أزكاغ، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزملاء،

هذا سؤال بغيت يكون محدد ومركز، وما بغيتش ندخلو في مختلف المشاكل اللي تتعرفها الكلية، الطلبة دياولنا دوزوا الامتحانات دياهم ديال الأسدس الأول، سالاو الامتحانات دياهم، الآن هم جالسين منذ الأول من هذا الشهر في يناير، وغادي يبقاوا جالسين إلى 15 في شهر فبراير.

إذا كانت الراحة ضرورية وإذا كان الوقت ضروري للأساتذة باش يصلحوا الأوراق، فما معنى هذا أننا نضيعوا التلاميذ في شهر ونصف ديال القرية، في الوقت اللي أنه هو الوقت ديال الدراسة وديال التكوين وديال

إذن لابد من إعادة هيكلة الحقل الجامعي ولابد من صب الموارد الموجودة في البحث العلمي، لأن مع الأسف البحث العلمي في المغرب متشتت والنتائج لم تبرز بعد.

إذن أمامنا فعلا تحديات كبيرة ولا مستقبل للمغرب إلا في البحث العملي، لأن الذي ينتج البحث العلمي هو الذي يغزو العالم وهناك من يستهلك البحث العلمي.

الآن نستهلك ولا ننتج، إذن كيف يمكن قلب المعادلة حتى نصبح منتجين ومصدرين للتكنولوجيا عوض أن نستوردها، إذن فعلا لابد من نظرة شمولية، وإن شاء الله سنناقش هذه النظرة إبان مناقشتنا للقانون المالي المقبل إن شاء الله. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير مرة أخرى، ولكن لدي بعض الملاحظات لأننا الآن كما جاء في سؤالي إلى متى؟ فهذه إنتظارية.

أنا أظن أن تعدد الجامعات يدخل في إطار المنافسة، وأظن أن الاهتمام بالجامعات يجب أن يبتدئ من الصفر من التعليم الأولي، يجب توجيه الطالب نحو الأشياء التي سيستفيد منها محميا وفكريا، ربط الجامعة بالمحيط نتاعها، لدينا مؤسسات تصرف عليها الملايين الباهظة والخيالية، ألا وهي مؤسسات التكوين المهني، إلى متى سيبقى التكوين المهني مقبرا في أيادي لا علاقة لها بالجامعات، لا علاقة لها بالبحث العلمي؟

فهنا يجب الإنكباب جميعا كمغاربة على إخراج الجامعات ومدارس التكوين إلى حيز الوجود لربطها بمحيطها أولا، لخلق فرص للتشغيل وللمنافسة داخل الجامعات، فأظن أنه حان الأوان للإنكباب على الإصلاح وإصلاح الإصلاح، لأننا مللنا ومل الشعب المغربي، كل مرة نجد إصلاح والإصلاح والإصلاح، ولكن يجب إصلاح الإصلاح حتى نرتقي بمغرب قوي، مغرب متطلع إلى صفوف الدول العظيمة.

عندما ضربتم، السيد الوزير المحترم، المثل بتونس، فتونس دولة صغيرة ولديها من الطلبة الباحثين خارج تونس العدد الكبير، هناك وهنا في المغرب حجر وحصار مضروب ولا يخرج إلى الدراسة خارج أرض الوطن إلا من رحم ربي، فيجب إعادة النظر في هذه التركيبة، عسانا أن نبنى مغربا قويا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

ولكن بعض المدارس وبعض المعاهد هي في قمة الجامعات والمعاهد الغربية، إذن الصورة التي تعطى الآن للجامعة المغربية ليست هي الصورة الحقيقية، وقررنا في الوزارة أن نذهب مع الصحافة لنبرز كذلك الإيجابية الجامعة المغربية والاختراعات التي وجدت في الجامعة المغربية، وربما ستمر إلى مستوى التصنيع.

إذن الإيجابي موجود، السلبي موجود، حتى في إطار قانون المالية سيكون هناك عرض لجامعة معينة تعيش مشاكل، وكذلك لمدرسة أو كلية لا تعرف المشاكل حتى نطلع السادة البرلمانيين على واقع الجامعة المغربية، ولكي نتخذ جميعا السبيل الحقيقي لكي نرفع من مستوى الجامعة وكذلك لملائمة التكوين مع الحاجيات، مع العلم أنه لا يمكن ملائمة التكوين مع الحاجيات إلا نسبيا.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد مرون في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير، تصنت للرد ديالك فأنا أكلمك على الرباط. الرباط ما فيش مشاكل الحمد لله، وما كنتكلمش في الحقيقة على الجامعة بل كنتكلم على الكلية، ما كنتدخلش المدارس، فعندنا الكليات ديالنا ما خدامينش من الأولى ديال الكلية حتى إلى (la licence) ما خدامينش، الآن، الآن، وما كابينش مشاكل، لما كنسولوا كمشيو لئما تقولك الأساتذة راه كيصلحوا، الآباء احنا تنتلاقوا مع بعضيتنا، كندأرو هاذو أولادنا، ما فهمناش علاش الطلبة جالسين شهر ونصف، ما فهمناش، بصراحة ما فهمناش، وما كنتدخلش للراس أنه الأستاذ يبقى شهر ونصف وهو يصلح، هاذ الشئ ما قديناش نفهموه، باقي ربما أنه الآباء يهبطوا للجامعة ويجلسوا تما ويشوفوا أشنوكاين، هذا هو الإشكال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

فعلا، إلا هاذ الشئ ما دخلش للراس ديال السيد المستشار يستحيل يدخل للراس ديال الوزير، كون متيقن، لأن هاذ الشئ يكون طبيعي كون تقبلناه، لأنه ماشي طبيعي، ولكن في بعض الحالات في الظاهر ما كابينش مشكل، ولكن لأنه كاين مشكل بعض العمداء يضطرون أنهم يؤجلوا ولا يعطيو شوية ديال الوقت لتجاوز المشاكل التي تعيشها جامعات أخرى. إذن، لا بد من الانكباب على كل حالة حالة حتى نجسد المشاكل، لأن

البناء. إذا ما قريناش شهر ونصف دابا، وما قريناش أثناء السنة واحد العدد من الفترات وما قريناش 3 أشهر في الصيف، هنا كنفهمو على أنه النتائج اللي تيوصلو لها الطلبة ديالنا من بعد ما تحصلوا على الإجازة ديالهم هي لا شئ، رجل حاصل على الإجازة لكن من الصعب أن يكتب ومن الصعب أن يقرأ، والآن هاذ الشئ تفهموه من خلال هاذ الشئ اللي تنشوفوه.

السيد الوزير، بغيناكم تعلقوا للآباء وللطلبة أنفسهم اللي تيتساءلوا هذه الوقفة هذه؟

كذلك ما أتم فاعلون لتجاوز هذا الأمر؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا هناك إشكال كبير ولكن لا يمكن تعميم الإشكالية، هناك معاهد ومدارس لا تعرف هذه المشاكل، ولكن الذي يطفو على السطح هي المشاكل، لأن الخبر هو المشكل، عندما لا يكون هناك مشكل ليس بخبر، إذن ما نقرأه حقيقة موجود، ولكن المغيب هي الأمور التي تسير في إطارها الصحيح، فعلا هناك بعض الجامعات توقفت خارج القانون، لأن في القانون 10 أيام هي فصل عطلة بين الأسدين.

المشكل هو في إطار استقلالية الجامعة، هناك مشاكل تضطر فيها الإدارة إلى الحوار وإلى التأجيل والتأجيل، وأظن أن بالنسبة للمواطن المغربي لقد وصل السيل الزبي.

فعلا، هل ننتظر أن ينزل الآباء لحماية أبنائهم داخل الجامعة، فعلا هناك مشكل، هناك مجموعة لا تريد أن تجعل من الجامعة مجالا للنقاش والحوار، وتلجأ بعض المرات إلى العنف، وقد يذهب عشرات الآلاف من الطلبة ضحية العنف، وأنا أقول للآباء وللطلبة بأن الحكومة ستتحمل كل مسؤولياتها من أجل وضع حد لهذا النوع من العمل الذي لا يمكن أن يسمو بالجامعة إلى المستوى المطلوب.

نعرف دولا كانت حروب والتلاميذ والطلبة يدرسون، والمغرب الحمد لله ينعم بالأمن والسلام وهناك مشاكل داخل الجامعة المغربية وهي مشاكل مفتعلة.

إذن فعلا لا بد أن نتحدى هذه المشاكل، لأن الأصل هو كل وحدة يجب أن تعد في إطار 75 ساعة لكل وحدة، مع الأسف في بعض الحالات نجد وحدة قد درست في 10 ساعات أو 20 ساعة، طبيعي أن يكون المستوى تراجع والغلطة ليست للطلاب وليست للأستاذ، فعلا هناك مناج.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر الإخوة في الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، وأنا غادي نقول لكم بالمباشر أن أول امتحان للحكومة وللوزارة هو النجاح في هذه المهمة، لأن هذه أول خدمة أساسية تقدمها الوزارة وتقدمها الحكومة للمواطن في مجال النقل، هذه خدمة تتعلق بحصول المواطن على حقوقه، منها هذه الأوراق، نتكلم اليوم على البطاقة الرمادية، ولكن أيضا يتعلق الأمر حتى بالنسبة لرخصة السياقة.

ويمكن لي نقول لكم بأنه اللي حاصل اليوم، أنا يمكن لي نعطيكم إحصائيات، أنه هذا النظام فيه 2 المستويات: كين على المستوى المحلي، وكين على المستوى المركزي، النظام لما وضع بهذا الشكل.

على المستوى المحلي على أساس أن المواطن يمشي للمراكز ويوضع الملف دياولو، بطبيعة الحال الملف ينقل مباشرة إلى المركز على مستوى الرباط وعلى مستوى الدار البيضاء، وبعد ذلك تحصل الجواب اللي هو البطاقة، كتحصل الجواب تبرد، اللي حصل فعلا أنه كين تأخر كبير جدا، مع العلم أنه على المستوى المركزي يمكن لي نعطيكم إحصائيات، لما كيوصل الملف إلى المستوى المركزي، يمكن نقول بأنه في أقل من أسبوع حسب الاتفاقية، أقل من 65% كيحصلوا على البطاقة في أقل من أسبوع. أقل من 15 يوم تقريبا 85%، لكن بنادم لما كيوصل للمركز، الجهاز كيقتدر يجاوب في أقل من أسبوع وأقل من 15 يوم.

لكن فين كين الإشكال؟ الإشكال في هاذيك الفترة فاش كيتعالج على المستوى المحلي، يعني في مركز التسجيل باش كيمكن له يوصل للمركز، ثم عاود ثاني لما كيرجع ويوصل عند المواطن، ولذلك أول عمل قمت به أنه درت اجتماع مع المعنيين بالأمر مع المديرات مع الشركة اللي هي أخذت التفويض، كنعرفوا بأن هذا في إطار واحد التدبير مفوض مع شركة اللي هي سميتها (السياقة CARB)، وحاولنا على أنه درنا برنامج من هنا، إن شاء الله، ليونيو على أن النظام كله يصبح يحصل المواطن في أقل من 20 يوم، ما بين المحلي وما بين المركزي.

وفي هذا الإطار، اتفقنا على واحد العدد ديال الإجراءات يمكن لي نعطيها لكم، مثلا الإجراء الأول هو نتكلم حتى على رخصة السياقة أنه مع وزارة الصحة ما يبقاوش يمشيوا عند مركز واحد باش ياخذوا الشهادة الطبية، هذا أول أمر أن أي طبيب اللي مؤدي القسم عنده الحق يعطي شهادة طبية.

فإذن هذا الملف الأول اللي كتلقاوا واحد التراكم كيمشيوا لمركز واحد، في الرباط مركز واحد، في الدار البيضاء 2 أو 3 مراكز، هاذي مدن كبيرة فيها مركز، فاحنا وراه الآن هاذ العمل راه جاري باش أي طبيب كان في القطاع الخاص أو في القطاع العام يعطي الشهادة، هاذي الأولى بعدا باش يمكن لنا نسهلو العملية.

المسألة الثانية، هو أنه، بغينا باتفاق مع الشركة، أن هذاك الشي اللي

كين مشاكل أفقية وكين مشاكل عمودية، وهذا ورش كبير نتمنى الدعم منكم إن شاء الله باش نتجاوز هذه المشاكل في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ونتنقل للسؤال الآتي الأول الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل حول تأخير الحصول على البطاقة الرمادية في الجديدة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي وإخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

قامت وزارة التجهيز والنقل منذ ما يزيد عن 3 سنوات على إعطاء الانطلاقة للبطاقة الرمادية البيومترية الجديدة، وكان الهدف من هذا المخطط هو تطوير قطاع النقل وتسهيل استعمالها والحد من إمكانية تزويرها بطرق عصرية وأجهزة متطورة وبسرعة فائقة، فلتقي هذا المشروع استحسان المواطنين.

إلا أنه في الواقع ومع الأسف الشديد يبدو أن ذلك لم ينجح مع عمليات مراكز تسجيل السيارات لمنح البطائق الرمادية، وأصبح المواطنون في حيرة من أمرهم جراء هذا الوضع، خلافا لما كان عليه الأمر من قبل مع الطرق التقليدية، وهذا يثير الغضب والاحتجاجات اليومية داخل مراكز تسجيل السيارات.

كل هذا خلق اضطرابا كبيرا لدى المواطنين، خصوصا بالنسبة للذين اقتنوا سيارات جديدة، كما حمل وضع التأخير هذا خسائر طائلة لخزينة الدولة، لذا نسالكم السيد الوزير: من المسؤول عن هذا التأخير؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإيجاد حلول مقنعة لتسريع وتيرة تسليم هذه البطائق لأصحابها في زمن معقول؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

المشاكل العويصة لفك هذه العقدة عن المواطنين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

طبعا كل هذا المقترح تناخذه بعين الاعتبار، وهذه مناسبة بعد مرور سنة من تطبيق المدونة الجديدة مناسبة على أنه يدار واحد التقييم عام، لا على مستوى هاذ الخدمات اللي تقدموها للمواطنين، وهاذ الشي اللي تيدأكروا عليه الإخوان عموما، لا المجتمع المدني ولا المنتخبين، باش يمكن لينا أي إمكانية ديال الإصلاح وأي إمكانية ديال التعجيل بتقديم هذه المصالح راهن الإشارة.

بالإضافة للترتيبات اللي أشرت لها، احنا ماشيين في الاتجاه أنه نسهل حتى عملية الأداء، يمكن لنا ندوزو عن طريق الأبنك، لا داعي يبقى الواحد يتقلب لمن غادي يؤدي، أكثر من ذلك نحن نشتغل على تجديد نظام المعلومات، لأنه فعلا تيلعب واحد الدور في التنسيق بين ما هو محلي وما هو مركزي.

أكثر من هذا، هو أننا احنا منفتحين الآن نديرو عملية خاصة بالمهاجرين المغاربة، الجالية في الخارج، يعني يمكن لهم يديرو هاذ الشي عن بعد، ولما يجي تيلقى الوثائق جاهزة بدل ما يضيع الوقت ديالو، وهاذ الشي بالمناسبة غادي نقترحوه بالنسبة لخدمات أخرى بالنسبة للجالية أنه عن بعد يمكن يدير الطلب ولما تيجي يمكن لنا نخلصو من المدة ديال الانتظار ديالو.

أضف إلى ذلك ماشيين في الاتجاه أنه نديرو ما يسمى بالملفات الجماعية، أشنو هي الملفات الجماعية نبقاو ندوزو عن طريق (auto-école) نمشيو عند هاذ المدارس ديال تعليم السياقة، نمشيو عن طريق مثلا ديال (les centres) جماعية، تبقى هي تجمع لينا ملفات جماعية للمواطن، بدل ما المواطن هو يجي للمركز، هي تجيب لنا الملفات جماعية واحنا نعطيها ترحل هاذ البطائق.

فإذن كين واحد العدد ديال الإصلاحات، كينة لجنة منكبة الآن على هذا الملف، بالإضافة على أنه كين متأخرات بالآلاف وعشرات الآلاف، والآن درنا فريق مركزي اللي تدير جولة على مستوى المراكز باش يحل لنا إن شاء الله هاذ الإشكالية، ولكن تنواعدكم على أنه قبل يونيو، إن شاء الله، واحد العدد ديال الخدمات غادي تتحسن في هاذ المجال بالخصوص، واحنا رهن الإشارة نسمعوا الملاحظات ديالكم والمقترحات باش نحسنو هاذ الخدمة بالنسبة للمواطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الآتي الثاني موضوعه تنظيم وإصلاح

الترتمت به 27 وكالة، زائد 4 وكالات متنقلة، زائد حوالي 60 مركز ديال الإنترنت، لقينا أنه مازال ما تدارش لاعتبارات متعددة يمكن لنا نذكرها، أن الشركة كتنقول أن ذاك الشي اللي اتفقنا عليه في العقدة على أنه واحد العدد ديال الملايين ديال البطاقات ما وصلاتش في (le programme)، فإذن احنا هاذ الشي جاري به العمل، ويمكن لنا، إن شاء الله، أثناء التعقيب نضيفو بعض الإضافات حول الإصلاحات اللي هي جارية الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسين:

نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات ديالكم.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن استمرار معاناة المواطنين في هذه الوضعية، خاصة الذين لهم رغبة في بيع سياراتهم، وهؤلاء لم تتوفر لديهم البطاقة الرمادية، حيث أن هناك عندي واحد الدليل كينة بعض السيارات اللي بقت تقريبا واحد السنين وهي عندو ومازال ما توصلش بالبطاقة الرمادية ديالو، هاهي عندي، السيد الوزير.

والمشكل اللي خطير أكثر من هذا هو عملية نقل الملكية، اللي هي في هذا المخطط الجديد عملية جد معقدة؛ في الأمس، كنا من قبل كانت عملية جد سهلة، كان السيد كيمشي لموضع التسجيل كيخلص الضريبة ديالو وكيمشي يحط الملف ديالو في مكتب التسجيل، أصبح الآن في ذاك محل الضرائب انقسمت إلى شقين، الشق الأول كتنخلص عند المالية ومن بعد تمشي للقباضة، وهاذ الشي ماشي ساهل، فالعملية كتزيد تتعقد عوض ما نسهلو المسائل للمواطنين.

والمشكل الأكثر تعقيدا من هذا هي عملية الفحص التقني للسيارات، أن السيد اللي كيمشي كان قبل، أما احنا مع الطرح ديال فحص السيارات، ولكن ماشي في كل بيع السيارة نمشيو لفحص السيارة من جديد، ولو تكون سيارة جديدة 2 أو 3 نوبات تباعت في العام نمشيو 3 نوبات لفحص السيارات، هذا كيزيد يعقد مشكل فحص السيارات. وكنطلبو شكون هو المستفيد من هذه العملية هاذي، اللي كيبقى المتضرر الوحيد هو المواطن؟

أما المشكل الثاني هو مشكل البائع، فيبقى هو الآخر رهينة طوال المدة التي تتأخر فيها البطاقة الرمادية، لأن جميع المخالفات والغرامات، مثال الرادار الثابت في حالة تم التأخر ديال هاذك كتجي الغرامة اللي باع السيارة ماشي اللي اشري السيارة، كيبقى دائما في مشكل رغم أنه باع السيارة ديالو، وتبقى على عاتقه حتى تتم عملية نقل الملكية، الشيء الذي يتسبب له أحيانا في معاناة نفسية حادة.

فلهذا السبب نرجو منكم، السيد الوزير، أن تجدوا حلا منصفًا لهذه

وأعتقد أن هذا من الامتحانات بالنسبة لهذه الحكومة، اليوم، ماشي لأنها حكومة جديدة، لأن هذه الحكومة جاءت في سياق دستور جديد، هذا الدستور الذي نص، وبطبيعة الحال جاء لتطبيق التعليمات الملكية، توجهات الشعب المغربي، على أنه كيخصنا ندخلو لمرحلة المنافسة والشفافية وننتقل لاقتصاد قوي مبني على الجدارة وعلى الاستحقاق وعلى العمل وعلى التنافس وعلى الأداء الجيد.

وأنا أعتقد واحد العدد من الملفات اللي مرتبطة بالخصوص بوزارة التجهيز والنقل، كين هاذ الشيء ديال مقالع الرمال، رخص النقل، كين هاذ الشيء ديال واحد العدد ديال الرخص، كين هاذ الشيء ديال احتلال الملك العمومي البحري والطرفي، إلى غير ذلك، اللي إن شاء الله تعالى في القريب العاجل سنطرح هذا لنقاش عمومي، ولكن بالخصوص للنقاش مع ممثلي الأمة، المنتخبين والبرلمانيين سواء كانوا نواب أو مستشارين.

وهذا الملف بالملف بالخصوص، أتم تعلمون أنه كين نص قانوني يرجع ل 1914 اللي هو الظهير الشريف المؤرخ ب 5 ماي 1914، بعد ذلك كانت اجتهاد، وأنا يمكن ليا نقول لكم كان اجتهاد في 2002 صدر قانون 08.01، ولكن مع الأسف ما صدرش في المراسيم التطبيقية، قانون يتعلق بموضوع مقالع الرمال، بطبيعة الحال بقينا نشغل وفق الظهير إلى أن جاءت، كانت محاولات متعددة إلى أن جاءت الدورية ديال السيد الوزير الأول اللي كانت في 14 يونيو 2010، هاذ الدورية الآن هي اللي تعالج عملية مقالع الرمال، هذه الدورية لا تمشي في اتجاه، متفقين في هذا الموضوع، ديال المنافسة ولكن على الأقل يعني 3 ديال الحواجز للحفاظ على توازن البيئة، لجودة الأشغال العمومية، لأن مرتبطة بها هذه الرمال، إلى غير ذلك.

أحنا هاذ الشيء عارفين الخطورة اللي كايينة إذا ما كانتش الرمال الجيدة وإذا ما كانتش تؤخذ بطريقة جيدة فكاين تأثير لا على البيئة ولا على الاقتصاد ولا على الحياة، وبالمناسبة هاذ الشيء غادي نتدأروا عليه، قطاع الأشغال العمومية ثاني قطاع بعد حوادث السير اللي كيمشيو في الوفيات، حوالي 2001، يعني هاذي من الأمور اللي تندعيو إلى ثورة جماعية باش يمكن لينا نعالجوا هاذ الموضوع ديال السير، هاذ حوادث السير، وهاذ الموضوع ديال الموتى والقتلى في المجال ديال الأشغال العمومية.

بطبيعة الحال أشنو هي في الدورية؟ الدورية بطبيعة الحال تتكلم عن لجنة وطنية تحت رئاسة وزارة التجهيز والنقل اللي تباشر هذه العملية ديال المقالع، وهاذ اللجنة إن شاء الله سنجتمع قريبا، فرق إقليمية اللي هي تتدير العملية ديال المراقبة.

ثم أيضا اتخذ قرار ديال منع استخراج الرمال في الأماكن التي تضر بالبيئة، لكن باقي هذالك المجال اللي قلنا ديال التنافس، بمعنى أنه مجال اقتصادي، اللي أنا أسميه الكنز الأصفر، لأنه اللي يمكن يستفيد منه الجماعات المحلية، يمكن يستافدوا منه الجماعات السلالية، الكثير من

المقالع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، طرحنا عليكم هذا السؤال والمتعلق بتدبير المقالع بجميع أنواعها، ونحن على يقين وباعتبار ما نعرف عنكم أنكم ستعطونه ما يستحق من العناية والتتبع، ذلك لكونه مظهر من مظاهر الفساد واقتصاد الربيع والامتيازات، أيضا من مظاهر الاعتناء غير المشروع. وتطرح عملية تدبير المقالع عدة إشكاليات، نذكر منها:

- الإشكالية الأولى تهم طريقة ترخيص الاستغلال والبعيدة كل البعد عن التنافسية والشفافية؛
- ثانيا، ضعف وغياب مراقبة الاستغلال والإفراط المضر بالبيئة، هذا الاستغلال غير المراقب يفوت على خزينة الدولة والجماعات المحلية مداخيل هامة قدرتها بعض الأوساط الاقتصادية بحوالي 5 ملايين درهم؛
- ثالثا، تقادم النصوص القانونية التي تنظم تدبير المقالع، والتي أصبحت متجاوزة تشجع اقتصاد الربيع وتعرقل الاستثمار أحيانا؛
- رابعا، السيد الوزير المحترم، ظهور لوبيات للمستفيدين من هذا الامتيازات، حيث أصبحت هذه اللوبيات قوية تتحكم في الأسعار، وينعكس هذا سلبا على سوق مواد البناء، وبالتالي ينعكس على القدرة الشرائية للمواطن، والمواطن هو اللي تيمنا في هذا الموضوع هذا. نتساءل معكم، السيد الوزير، متى تعزمون فتح هذا الورش والقيام بالإصلاحات الضرورية والتي نعتبرها من الإصلاحات المستعجلة؟ ونتساءل معكم أيضا: هل بإمكانكم إعطائنا السقف الزمني الذي ترونه يمكننا للانتهاء من هذا الورش والذي لا يحتاج إلى اعتمادات بل يحتاج إلى جرأة سياسية وقرارات حاسمة ونصوص قانونية تتطلبها المرحلة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة والسادة المستشارون،

أنا أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه حوادث السير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز البار:

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بعد مرور أكثر من سنة على دخول مدونة السير حيز التطبيق، تظهر أرقام حوادث السير التي تعرفها بلادنا مدى محدودية الإستراتيجية المتبعة في هذا المجال، كما تبرهن كذلك على عدم تحقيق النتائج المتوخاة من هذه المدونة ومن الحملات الموسمية المتعلقة بتحسين المراقبة والزجر.

ولذلك، فالمجهودات التي بذلت من أجل الحد من حوادث السير تبقى غير كافية، فتدبير ملف السلامة الطرقية لا يجب أن يتركز على جانب دون الآخر، بل يجب تبني سياسة طريقية ذات رؤية بعيدة المدى، يشترك فيها كل الفاعلين وتأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المتداخلة والمتفاعلة التي تؤثر بشكل سلبي على ميدان السلامة الطرقية.

وفي هذا الإطار، نعتقد، السيد الوزير، بأنه إلى جانب مجال التحسين والمراقبة والزجر التي يجب العمل على تحسين مردوديتها، لابد كذلك من الاهتمام بكل الجوانب الأخرى الحاسمة والمؤثرة بشكل مباشر في ارتفاع نسبة حوادث السير، ويتعلق الأمر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر: البنية التحتية الطرقية، علامات التشوير، سلوكيات مستعملي الطريق، وعقلية الأناثية لدى العديد من السائقين، النقط السوداء المعروفة كلقناطر الضيقة والمنعرجات الخطيرة وأماكن خطيرة أخرى.

وفي هذا الصدد، ولذلك فإننا نسالكم السيد الوزير، ألم يكن الوقت بعد لتقييم مدونة السير، وخصوصا في مجال حوادث السير؟ ما هو برنامج وزارتك فيما يخص الوقاية من حوادث السير؟

هذا في نطاق السؤال، السيد الوزير، أما غير على سبيل المثال، إن شاء الله بحول الله، كما تكلمنا معكم سابقا، إن شاء الله، سيكون لنا معكم سؤال خاصة حول الخطوط الملكية المغربية وL'ONDA. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيسي الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل والتجهيز:

طيب، السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارة المحترمين،

الجماعات السلالية تتشوف الرملة قدامها بدل ما أنها تستفيد منها فتتشوف يا إما أنها تهب كما جاء على لسانكم وكما يلاحظه الجميع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. أطلب من السادة المستشارين باسم الجميع أنه يلتزموا بالتوقيت اللي في النظام الداخلي، لأن البث غادي يسالي في السابعة إلا 5 دقائق، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

أشكركم السيد الوزير على ما تقدمتم به من إيضاحات حول ما تعتمرون عمله في هذا الموضوع.

أظن أنه الرسالة وصلت، وأتمنى كيفما جاء في سؤالي باش تعطوننا كيفما عطيتونا اقبيل السقف الزمني ديال البطاقة الرمادية، قلتم لنا بأنه في بداية يونيو غادي تتحسن هذه الأمور. بغيناكم غير تشوفوا على حسب الممكن، وقتاش ما نبقاوش نهضوا على هاذ الموضوع، ما نبقاوش نقولو هاذ الامتيازات راه فيها الفساد، راه فيها النهب، فيها البيئة تتضرر، خزينة الدولة تمشي لها الفلوس.

الناس كيفما ما قلتم حقيقة السلايين ولا المعطلين ولا المعاقين، كلشي يقول كيفاش هذاك تبهز الفلوس في الخناشي واحنا ضايعين، هذا موضوع اللي ما بغيناوش، بغينا نتجاوزوه في هذه المرحلة، بغينا وقتاش هاذ الموضوع يتحسم؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

باش نوضح هو أنه بفضل الله أنه كاين مشروع قانوني الآن يتعلق بمقال الرمال، أو تحال حتى المشاريع ديال النصوص التطبيقية فهي تقريبا كقول جاهزة على مستوى الوزارة واللي إن شاء الله سنعرضه على المنتخبين على الغرفتين إن شاء الله للمناقشة.

كنتمى إن شاء الله في القريب العاجل أنه يعرض للمناقشة وهاذيك بطبيعة الحال غادي نتوافقو، يعني المدة اللي غادي نعطيو ديال المناقشة غادي نخرجو بقانون أولا كما قلنا عندو دور ديال الحفاظ على البيئة والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، ولكن أيضا كمشي في اتجاه ديال أننا أمام اقتصاد ثورة وطنية، اقتصاد اللي هو مفتوح ويخدم الوطن بطبيعة الحال دون الإضرار بمصالح أي طرف.

التوجه العام هو أنه اللي عندو شي خير الله يزيدو، ولكن نفتح الخير أمام الجميع في إطار تنافس عادل وشفاف.

الجواب.

المستشار السيد عزيز الببار:

السيد الوزير، ما خليتو لنا، كما تقولوا في التعقيب، واخا موالفين تنطولوا شوية في التعقيب، ولكن هذه المرة ما خليتو لنا ما نعقبوا لأن جيتوا بالصراحة، وتقولوا الصراحة راحة.

وفي نطاق مدونة السير، إن شاء الله بحول الله، تنطلبو من الله الأمور تمثي من حسن إلى أحسن، والنوايا كايته ومن بعد النوايا اللي كايته إن شاء الله غادي يمكن لنا ربما ندخلو معكم في حساب، إذا شاءت الأقدار، في حالة إذا ما لم تنجز هذه الأمور اللي وعدتم بها، ولكن طبقا للنوايا الحسنة نتمنى لكم كل النجاح في المسيرة ديالكم.

وهيننا مرة أخرى للثقة المولوية والثقة ديال المواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم،

ولكن في هذه القضية بالخصوص أنا غادي نكون صريح حتى مع الرأي العام، المواطن اللي كيسوق، ما غادي يخسر والو أنه يدير السمطة، أنا كنت البارح جالس تنقولو ما خاسر والو، ما خاسر لا من جيبو، ما خاسر وقت، ما كايين مجهود ومع ذلك ما كيديرهاش، ما كيديرش حزام السلامة، بمعنى يسائلنا جميعا بمعنى تتلقى إنسان غادي يقطع، غادي يدير مخالفة، يمكن له يحصل، يمكن له يدير حادثة، يمكن له يوقع ومع ذلك..

ولذلك المقاربة القانونية نمشيو فيها، بطبيعة الحال مع التجديد ومع الإصلاح اللي ممكن إصلاحه قانوني، المقاربة التقنية نمشيو فيها حسب الإمكانيات اللي تكون متوفرة، لكن أعتقد خاصنا فكرو تفكيرنا جماعيا، أشنو هي المقاربة باش المواطن يستوعب جيدا أن القضية تتعلق بحرب حقيقية، أنا أقول لكم حوالي 4066 بالإضافة إلى الجروح الخطيرة اللي كتمشي حوالي 13.000.

أتمنى، إن شاء الله، 18 فبراير اللي هو اليوم الوطني للسلامة يكون مناسبة، إن شاء الله، للتداول الجماعي في هذا الموضوع، ونحن رهن الإشارة كحكومة، بطبيعة الحال، مع جميع الشركاء أننا نخرجو بحلول ناجعة لمصلحة بلادنا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول مدى صحة تعليق الالتزام بصفقتين لشراء لقاحين خاصين بالأطفال. الكلمة لأحد

أولا كنشكروكم على هاذ السؤال، وأنا اسمحو لي تيخصنا زيديو في (la dose) ديال الصراحة ديالنا مع الشعب المغربي، باش نعطيكم إحصائيات، نسبة حوادث السير بطبيعة الحال يمكن لنا نقول زادت بحوالي 1.7%، بمعنى إذا قارناها بزيادة عدد السيارات يمكن نقولو نسبة..

لكن نعطيكم الرقم المهول أنه حوادث السير المميتة زادت بحوالي 14.50%، عدد الموتي ديال حوادث السير تزداد بحوالي 11.60%، عدد الجرحى جروح خطيرة زادت بحوالي 13%، بمعنى أنه نحن أمام كارثة حقيقية، تيخصنا هاذ الصراحة تتكلمو بها.

وإذا أعطينا فقط شهر دجنبر، أنا أخذت الإحصائيات الرسمية النهائية بمناسبة الإحصائيات اللي كيقوموا بها عدة مؤسسات، الدرك الملكي، الأمن الوطني، وزارة التجهيز والنقل، فبالنالي كيقوع العملي. الشهر ديال دجنبر وحده، حوادث السير المميتة 33% باش تزداد. الغريب أنه كنبقاو ننتظر حتى تيجي دجنبر عاد كنجعموا، قال لي لا، هذا ديال شهر دجنبر، علامة استفهام، واش أحوال الطقس، إلى غير ذلك. فبالنالي أن الأمر يستغرب.

لكن رقم آخر اللي تيخصنا ننتبه له، حسب الإحصائيات، أن حوادث السير المرتبطة بالعامل البشري ماشي بالبنيات التحتية 80%، العامل البشري، اللي مرتبطة بالبنيات التحتية 10%، والإخوان المستشارين عارفين أن كلما كان الطريق كتصايب كيدار لها الكودرون عاد كيتزاد في السرعة، هذا داخل المدن وخارج المدن.

بمعنى أنه هذا يسترعي منا جميعا، وهاذ الشيء حكومة ومنتخبين ومجتمع مدني، في اعتقادي أننا نقومو بثورة جماعية ضد هذا الموضوع، لأن يتعلق بالآلاف ديال الموتي، الرقم مثلا ديال الموتي حوالي 4066 قتلى حوادث السير، أما الله يحسن العوان ديال الجرحى جروح خطيرة، يا اللي كيبقى مسكين معاق، يا اللي.. إلى غير ذلك، يعني الله يحسن العوان، عالة على عائلته. بمعنى إذا أضفنا لها نتكلم على 12.495 جروح خطيرة، فنحن أمام حالة ديال حوالي 20 ألف، واللي كيخلي البلاد ديالنا مع الأسف الشديد أنها في هذه الظروف.

ولذلك، هاذ العمل كايين برنامج استعجالي، كان الأول والثاني، واحنا في صدد البرنامج الاستعجالي الثالث ما بين 2011-2013، ولكن باغين نمشيو أبعد من ذلك، فيه المحاور كلها اللي تكلمتوا عليها من التوعية والتحسيس والتربية والزجر والمراقبة والآن كايين واحد المشروع ديال أننا زيديو من الرادارات ديال حوالي 1000 رادار، الآن احنا نتدارسه، كانت واحد الصفقة ولكن ما كان حتى شي واحد اللي تقدم لها أو لم تخرج وخرجت بدون جدوى، فاحنا باغين نمشيو في الاتجاه ديال أنه زيديو تقويو الترسانة التقنية ولكن نعاودو نشوفو المجال القانوني وكذلك المجال التربوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لفريق الأصالة في إطار التعقيب على

السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

لقد تداولت وسائل الإعلام المختلفة خبرا يفيد بتعليق الالتزام بصفقتين تتعلقان بشراء لقاحين خاصين بالأطفال، الأول بقي من الإسهال الحاد، والثاني من الأمراض التنفسية، وهما لقاحين كانت وزارة الصحة قد أدرجتهما ضمن البرنامج الوطني للتلقيح.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع لكونه يهم حوالي 900 ألف طفل، ولما راج من حوله من أقوال، وكذلك ما يتعلق بسلامة الصفقات المنجزة في هذا الخصوص، نطلب منكم، السيد الوزير المحترم، أن توضحوا لنا وللرأي العام ملبساته ومدى صحة ما راج حوله؟ وحول طبيعة الصفقات المتعلقة بهاذين اللقاحين؟ ومدى تأثير تعليق الصفقتين إن كان ذلك صحيحا؟ على برنامج التلقيح وصحة الأطفال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أشكر فريق التحالف الاشتراكي على طرحهم لهذا السؤال، والذي يهم حماية وسلامة الأطفال، وهي مناسبة كذلك لأطمئن فيها مجلسكم الموقر ومن خلالكم الرأي العام وكل الأسر المغربية، أن لقاحي الإسهال والأمراض التنفسية (pneumocoque-rotavirus) سيبقيان متوفرين بمختلف المؤسسات الصحية للمملكة بدون أي نقص أو انقطاع.

كما أؤكد لكم التزام الوزارة بتقديم اللقاحات لكافة الأطفال المغاربة، ولهذا الغاية اتخذت الوزارة كل التدابير اللازمة لتوفير كل اللقاحات لتمتع الأطفال خلال سنة 2012 وما بعدها.

أما بخصوص ما تناولته بعض الصحف مؤخرا فهو لا يتعلق بانقطاع اللقاحات، الأمر يتعلق فقط بالتعليق المؤقت للالتزام بالصفقات الإطار،

وهذا التعليق المؤقت هو راجع لسببين:

السبب الأول، هو تمكين الوزارة في المستقبل من توفير ديمومة سنوية في التمويل، تمويل اللقاحين، من خلال فصل إضافي وقار في الميزانية. وبالمناسبة فوزارة المالية أبدت موافقتها المبدئية لتخصيص هذا المبلغ سنويا وبصفة قارة.

أما السبب الثاني، فالتحقيق الذي تباشره الجهات المسؤولة والمعنية حول هذا الموضوع لا يزال ساريا إلى يومنا هذا. ونحن الآن في انتظار التوضيحات حول مدى احترام المساطر المعمول بها في إبرام الصفقات العمومية، وحسب النتائج سنتمكن من تحسين ظروف تنفيذ الصفقة مع ضمان المنافسة الشريفة العادلة والشفافية اللازمة.

وفي الختام، أشير أن الوزارة على استعداد لتنوير مجلسكم الموقر والرأي العام فور انتهاء هذه الهيئات من تحرياتهما، وإصدار التقارير والنتائج النهائية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار الرد على الجواب.

المستشار السيد العربي خربوش:

أولا، نشكر السيد الوزير على التوضيحات التي اعطانا، وهاذ السؤال احنا عملناه لقبناه للتوضيح للرأي العام، نظرا لأهمية الموضوع لصحة أطفالنا، أطفالنا هم مستقبل هاذ البلاد.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الآتي الثاني موضوعه تقريب المؤسسات الصحية من المواطنين، ورد في شأنه طلب تأجيل من فريق الأصالة والمعاصرة.

إذن نشكركم السيد الوزير على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، السؤال الأول حول وضعية أعوان السلطة بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، عياد الطيبي، حميد كوسكوس، بناصر أزكاغ، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بداية أعتم هذه الفرصة لأهنئ السيد وزير الداخلية على الثقة التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

ولهذا عندهم هاذ التعويض.

ووزارة الداخلية شعرت بأن هناك نوع من القلق لأنه لا يمكن أن تبقى هذه الفئة بالتعويض اللي كيتقضاوه وبدون إطار تنظيمي بدون تقاعد تقولوها بصراحة، لأن هذوا هما الأمور كلها اللي مطلوبة، ولكن في انتظار أن يكون واحد الإطار قانوني ومرجعي اللي تينظم هاذ الفئة فهناك مجهودات بذلت بحيث أن عندي هنايا مثلا الزيادات المتتالية اللي وقعت بالنسبة للمقدمين وللشيوخ وأخيرها في 2011 اللي وصلت 85% بالنسبة للمقدمين و46% بالنسبة للشيوخ.

صحيح أن متيوصلوشاي 1500 درهم و2000 درهم متيوصلشاي الحد الأدنى، ولكن أنا تنقول ليكم الحد الأدنى هنا ممكنشاي نهضروا عليه لأن تتهضروا على فئات ليست بموظف، ثم هناك كذلك إجراءات فيما يتعلق بالتغطية الصحية، هناك اتفاقيتين منذ 2007 اللي باش يكلفوا بهم صحيا والتنقل، هناك اتفاقية أخيرة هاذ السنة ابتداء من هاذ السنة باش يمكن ليهم التأمين على الحياة أن في حالة الوفاة لا قدر الله يمكن ليهم كذلك يستافدوا من 100 ألف درهم حتى 300 ألف درهم، وهناك الآن نحن ندرس في وزارة الداخلية كذلك كيف يمكن أن نظور هذا الإطار اللي تنعقد نؤكد أن احنا متهتمين به أنه إطار نافع وإطار محتاجين له.

فهناك مجهود مبدول من طرف الإدارة، هناك مجهودات أخرى إن شاء الله نحن سنقوم بها وهاذ الفئة سواء القرويين ولكن حتى الحضريين لابد من العناية بهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشكر السيد الوزير على هاذ التوضيحات وعلى هاذ الإرادة اللي عبرتم بها في تعزيز وتحسين الوضعية المادية والمهنية لهاذ الفئة من الأعوان، وهذا فعلا هو تقدير لما يقومون به أعوان السلطة من مهام أساسية في مجال الحكامة المحلية وتسهيل المأمورية للسلطة المحلية وكذا للمواطنين.

اللي تنطلبوا، السيد الوزير، وجوابكم كان شاملا وكاملا، إلا أننا نلتمس بهذه المناسبة تمتيع هذه الفئة بنظام أساسي خاص تحدد فيه الحقوق والواجبات، وكذلك ينظم فيه المسار المهني لهؤلاء الأعوان حتى يعرفوا أين يبتدون وأين ينتهون. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

وبنفس المناسبة كذلك نرحب به في مجلسنا المقرر بأول جلسة بعد تنصيب الحكومة، وتمنى للسيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامه.

السيد الوزير، يقوم أعوان السلطة من مقدمين وشيوخ بمهام كبيرة ومتعددة، هذه المهام تتجلى في إعداد تقارير شبه يومية عن الحياة السياسية والنقابية والأمنية ومتابعة مستجدات تدبير الشأن العام عبر تأطير المواطنين، بل إن العاملين منهم في العالم القروي بصفة خاصة يضطلعون بمختلف المهام المؤكولة إلى القطاعات الحكومية المختلفة من خلال نقل البريد، تعبئة الحملات الطبية والتحصينية والتعبوية، وكذلك المساهمة في إنجاح مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وهي مهام لا توازي حجم التعويضات التي يحصلون عليها.

السيد الوزير، هذه التعويضات التي لا تصل إلى الحد الأدنى للأجور، كما أن هذه التعويضات رغم هزالتها تتوقف في حالة الوفاة ولا يستفيد منها ذوي الحقوق.

كما أن هذه الفئة محرومة من الانخراط في إحدى أنظمة التقاعد، وكذا نظام التأمين والتغطية الصحية، ناهيك عن الظروف المهنية الصعبة التي يشتغلون فيها، وفي مجالات قروية وجبلية تفتقر إلى البنيات التحتية في غياب وسائل النقل الضرورية والكفيلة بتسهيل مأموريتهم.

وبناء على هذه المعطيات، السيد الوزير، وإذ نستحضر العناية التي ما فتئت وزارتك الموقرة توليها لهذه الفئة، أي أعوان السلطة، نود السيد الوزير، أن نسائلكم حول التدابير والإجراءات التي تتخذونها لتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لهذه الفئة بغية إصافها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

أريد في البداية أن أشكر الفريق الحركي على طرحه لهذا السؤال، لأن فعلا هذه فئة من الأعوان التي يجب الاهتمام بها، نظرا لما قاله السيد رئيس الفريق عن الأعمال التي سيقوم بها، وهو كذلك شيء يجب أن نعترف به يمتاز به المغرب.

لكن لا بد كذلك من التذكير أن هذه الفئة من الأعوان ليسوا موظفون، هذا تاريخ، ربما كان صالح في السنوات اللي بدا هاذ الشيء هذا، لأنه سيكون المقدم والشيخ، يعني ما تينقطعشاي على الأعمال ديالو تبتقى ساير الأعمال ديالو وربما أن الحاجيات والحجم الآن ديال الأشغال والمهام الذي يقوم بها تغير، ولكن الوضعية هي هذه خصنا نعترفو أن ليسوا بموظفين

فأما آن الأوان السيد الوزير، وأتم أدري وأتم من يخطط الآن لأمثال هذه الشركات، أما آن الأوان لنزيد ونحفز ونشجع اليد العاملة المغربية بدل أن نفتح المجال لشركات أجنبية تقوم بعملها داخل المغرب وعمل منقوص ومنقوص جدا.

لقد مل المغاربة هذا النوع من إهدار المال العام وتفارقة المال على من لا يستحقه، كان من الأجدر الآن السيد الوزير المحترم، وقد تشاطروني الرأي، نظرا لما ألمسه فيكم وما يلمسه المغاربة من غيرة وطنية ومن غيرة على إهدار المال العام، أننا لا بد وأن نراقب هذه الشركات ونحفز اليد العاملة المغربية للقيام بعملها لخدمة وطنها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السادة المستشارون،

في هاذ المسألة ديال التدبير المفوض لا بد أن نكون صرحاء بيننا، التدبير المفوض في المغرب أو غير المغرب كان في وقت ما كيان أن له جدوى وأن له فائدة، وإذا رجعنا غير للمغرب نكونوا صرحاء، كنا عشنا ذيك الفترة اللي الوكالات ديالنا أو الجماعات لما كانت تتكلف ما كانتش عندها القدرة أنها، خصوصا في المدن الكبرى، أنها تستثمر، لأن الاستثمار هو اللي كان أساسي وتشتغل، ومرينا لهاذ العملية ديال التفويض بدفاتر تحملات وعقود مضبوطة وآليات مراقبة دقيقة جدا، منبغشي نسرده عليكم كل آليات المراقبة اللي هي في العقود راه كايينة من لجنة ديال التتبع للجنة ديال المراقبة، المجلس، الوزارة..

لكن، الواقع أن ماشي الإجراءات ديال المراقبة اللي كايينة، المراقبين اللي يعني القدرة ديال المراقبين اللي هي تنقص، ولما أقول القدرة ماشي كأشخاص، القدرة لأن باش يمكن تراقب واحد المؤسسة ذات تخصصات عالمية، راه خص دير قدامها ناس اللي يمكن..

رغم ذلك باش ما نكونوش سلبين 100% يمكن اللي تقول لكم بأنه خلال هاذ 10 سنوات هناك 20 مليار ديال الاستثمارات اللي دخلت على المدن الكبرى من هذه الشركات.

الآن، المشكل المطروح فعلا، أولا هادوك العقود اللي داروا هذه 10 سنين ديال الجيل الأول إلى غادي تستمر خاصها تستمر في شكل آخر ومنظور آخر، هناك في المغرب ولا خارج المغرب يعني تعاقدات أخرى، ولكن هناك الرجوع في عدد من البلدان اللي مرت منها التجربة الرجوع الآن إلى الوكالات العمومية، لماذا؟ لأن كايينة تجربة اليوم، إكتسبنا تجربة، اليوم

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

بغيت غير نضيف كذلك أنه في إطار هاذ الاهتمام، هناك اهتمام بوسائل العمل لأن تعرفوا أنهم يعملوا في ظروف صعبة، وكاين واحد البرنامج الآن لتزويدهم مثلا بالدراجات النارية ملي تيكون داكثني ممكن ملي تيكونوا الطرفان في العالم القروي، وكذلك بالهواتف النقالة لأن ميمكنش لهم يشتغلوا بالمصاريف ديالهم، نحن ندرس الإطار الإداري والقانوني ولكن أكون صريحا معكم، خصنا ندرسوه ونجلسوا عليه جميعا لأن التوظيف ديال (هاذ الفئة) ممكن أنه يكون عنده كذلك عواقب اللي كنتخرجو نهائيا من الإطار اللي تيعمل فيه اللي هو إطار آخر.

واحد العدد ديال المشاكل المطروحة اليوم هي بدات من هاذ الشي ديال التوظيف، لأنه لا يعني هاذ الفئة تعتبر رأسها أنها حتى هي موظفة، ما تنقلوش أنها ما عندهاش الحق نحسنو الأمور ديالها، يتعطاها التقاعد، يتعطاها واحد العدد ديال الامتيازات، ولكن يعني واش موظف واش شيء آخر؟ هذا غنجلسو ونشاورو عليه جميعا ومعكم كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه ضرورة مراقبة شركات التدبير المفوض. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارون،

السيدان الوزيران،

أعود إليكم، السيد الوزير المحترم، لأقول لقد عشنا كعقوبة طريقة التدبير المفوض في المدن والقرى وفي معظم المرافق العمومية، ونحن اليوم أتمنى أن تكون لنا الجرأة لتقييم هذه الأعمال، فلم نلمس لحد الآن الجدية في عمل هذه الشركات، حيث الملاحظ وعند تساقط أول قطرة رحمة رغم قتلها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فنجد الفيضانات والكوارث الطبيعية جراء عدم قيام هذه الشركات التي فوض لها القيام بأعمالها، فكان عملها ناقصا ومبتورا، الشيء الذي تتأثر معه المدينة والقرية والمرافق العمومية من شركات.

فمثلا التدبير المفوض في الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، المواطن يشتهي الآن من غلاء الفاتورة، التدبير المفوض في جمع النفايات الصلبة داخل المدن والجماعات القروية، فلا بد وأن نلمس أن هناك نقط سوداء، لا نلبث أن تترك أنفاسنا عند كل حي وعند كل ممر، بمعنى أن هناك تقصير،

الموفدة إلى مدينة الناظور للبحث والتقصي في الحروفات التي عرفتها إحدى التجزئات الكبيرة بمدينة الناظور وهي تجزئة المطار.

السيد وزير الداخلية،

سبق لوزارة الداخلية في عهد سلفكم أن أوفدت لجنة تحقيق في هذا الموضوع إلى مدينة الناظور، وذلك منذ أزيد من سنتين، لتقف على حقيقة الإختلالات والحروفات التي عرفتها هذه التجزئة التي أقيمت على مساحة قدرت آنذاك بأزيد من 140 هكتار، والتي عرفت تحويلات خطيرة في البقع الأرضية التي كانت مخصصة لبناء مرافق اجتماعية متعددة على مساحة قدرت ب 34 هكتار، هذه المرافق الاجتماعية منها ما كان قد خصص لمدارس ابتدائية، لإعدادية وثانوية ومنها ما كان قد خصص لبناء مستشفى إقليمي، ومنها ما خصص لبناء مسجد كبير، ومنها ما خصص لملاعب رياضية ومساحات خضراء.

هذا طبعاً هذه التجزئة في هذه الصورة وهذه المواصفات هي التي قدمت لصاحب الجلالة في الجسم الذي قدم له في أول زيارة له لإقليم الناظور، بعدما لاحظنا على أن هذه البقع التي كانت مخصصة للمرافق الاجتماعية لم تحترم توجهنا، قلت بسؤال شفوي آنذاك للسيد وزير الداخلية الأسبق، الشيء الذي جعله يوفد لجنة لتقف على هذه الحروفات في عين المكان.

الآن، وبعد ما مرت أزيد من سنتين، السيد الوزير، على انتقال هذه اللجنة إلى عين المكان لتقف على هذه الحروفات وعلى الظروف والملايسات التي حولت بها هذه البقع إلى المضارين في العقار، نسائلكم السيد الوزير أن تطلعونا على النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة بخصوص هذه التحويلات الخطيرة التي عرفتها هذه البقع المخصصة للمرافق الاجتماعية، خاصة وأن انشغالات قاطني هذه التجزئة تزداد يوماً بترديد عدد سكانها، وانشغالاتهم تكبر خاصة بالنسبة للمرافق الاجتماعية المخصصة للمدارس. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار المحترم،

فعلاً هاذ المشروع ديال المطار يصعب الحديث عنه في 3 دقائق ولكن سأحاول، لأن المشروع بدأ في 1998 وكان في إطار تحويل المطار وبناء مطار جديد باش يتباع ذاك المطار القديم اللي هو في ملكية المكتب الوطني للمطارات ويبنى به المطار الجديد وعتنجز واحد المدينة جديدة، وهذا كان في 1998 وكان المشروع قد قدم فعلاً لجلالة الملك.

لكن اللي مكاش معروف آنذاك وهو أن التصميم المديرى ديال المدينة

كينة قدرة لمواجهة واحد العدد ديال الأشياء، راه كنا كمغاربة نقولوها بيننا، نقولوها هاد الشركة اللي جنبها راه تتخدم بالناس ديانا، علاش هاد الناس البارح ما كانوا يخدموا ماشي أن غيرنا الناس ولكن غيرنا الأساليب والآليات وأعطيناهم الإمكانيات.

الآن ممكن أن هاد الآليات، ونحن الآن بصدد تقييم هاد الاتفاقيات اللي باقية موجودة، راه كين اللي حذف، كين اللي باقية موجودة واحد العمل ديال تقييم كين اللي غادي يتعاود معها العقد بشكل جديد، وكين اللي بالفعل غادي نرجعو لأن عندنا اليوم قدرات إما شركات مختاطة ما بين الدولة والخاص، إما الوكالات يعني العمومية لكن هناك الآن تقييم لهذه العملية والتراجع عنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكراً السيد الوزير. في الحقيقة هذا ما ننتظره من سيرتكم السيد الوزير، فأظن أننا وقفنا الآن على مكان من الخلل، فأظن كذلك أن لا أحد من المغاربة يشك في أنه حان الوقت لتجديد العقد من جديد وفتح المجال لليد العاملة المغربية لتعمل في بلدها وتعب عن شجاعتها وعن غيرتها الوطنية في المردودية وفي العطاء، لأننا لا نلمس إلا إهدار المال العام بطريقة بشعة بحيث أن حتى هاته الشركات المخول لها في التدبير لا تحترم قوانين الشغل، فداًماً نرى الاحتجاجات لليد العاملة في كل إقليم نتيجة عدم تجاوبها مع دفتر التحملات والتي تعمل أو تشتغل تحت وصايتها.

السيد الوزير، لا يسعني إلا أن أنوه بأفكاركم وتتمنى أن نخرج جميعاً ويشعر المغاربة بأن هناك تغيير وهناك الشطارة زعماً إذا بغينا نقولوا تشطروا على المال العام ونخليووا المغاربة يخدموا بلادهم بيديهم، بدل ما يجي أجنبي واللي كنسميوها (يستزئ) بنا ملي تيعملنا طريقة اللي ماشي مطلوبة)، شكراً السيد الوزير، أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثالث موضوعه نتائج لجنة التحقيق الموفودة إلى مدينة الناظور، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير الداخلية وهو حول نتائج لجنة التحقيق

واحد الحواجز آخرين، كنبنيو به المطار في الحين أن جميع المطارات التي تنبت في البلاد كلها تنبت بميزانية العامة ديال الدولة، إستثنانا المكتب الوطني للمطارات أُنذاك.

الجواب ديالو السيد الوزير للمكتب المطارات التي يقول أنه إحترم المساطر ديال التصميم ديال المدينة السابقة قبل 2002 غير صحيح، غير صحيح لأنه هو قبل في الوقتية فاش كان كيصوب التجزئة ديالو والمكتب الوطني للمطارات في ذلك الوقتية كان التصميم ديال المدينة كيتيئ واتخاذ بعين الإعتبار أُنذاك في التصميم ديال المدينة هاذ المرافق كلها 34 هكتار التي أتى عليها المكتب الوطني للمطارات تراجع عليها وباعها للخواص للمضاربين في العقار، الشيء الذي خلا الآن احنا ملي كنعقول هاذ الكلام السيد الوزير راه مكنحاربوش الأشباح، المسؤولون على هذا ليسوا بأشباح، هاذوا ناس معروفين هاذوا سمحات معروفة، كين هنا المكتب الوطني للمطارات هو المسؤول الأول لأنه دار واحد الخطة ديال واحد الأراضي التي خصها تخصص للمرافق الإجتماعية التي محترماش، كين الحل الذي جاء في الجواب ديالك المسؤول على أن الشأن العام في المدينة، كين السلطات ديال الوصاية التي هي السلطات الإقليمية التي أعضت عينها على ما كان يجري من تحويلات لهذه المرافق، وكين المضاربين التي اخذوا هاذ الأرض وهما كيعرفوا أنهم كيشيرو المدارس وكيشيرو المستشفى وكيشيرو المسجد.

أنا كنعقول، السيد الوزير، أن هذه هي المناسبة ديال الربط بداية ربط المسؤولية بالمحاسبة، هاذوا ناس مسؤولين على هاذ التحويلات هاذي، ونحن في بداية عهد تطبيق الدستور الجديد التي كيربط المسؤولية بالمحاسبة مغاديش نلقوا أحسن من هذا الوقت لتطبيق هذا، هاذ الناس ليسوا أشباحا السيد الوزير. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تنعاود نؤكد ننعقول أن هناك الآن نحن أمام مسألتين، المسألة الأولى التي نعتبروها عندها الأولوية وهي أن الساكنة التي بدأت تنسكن في دك التجزئة الجديدة، المدينة الجديدة في الحقيقة أن منخليوهشاي بدون مرافق، هذه الأولوية ديالنا كوزارة خصنا نفضيها، خاص المرافق العمومية تكون عند الناس، يقريو ولادهم، يكون تطيب ديال أولادهم كذا.

البحث سيبقى مستمرا فيما يتعلق بما وقع، أشنو واش هاذ التحويلات هل هي فعلا صائبة؟ غير صائبة؟ شكون هو الذي تسبب فيها؟ هذا البحث راه غادي يتيي جاري عندو الوقت ديالو وشكرا.

ديال الناظور موقع إلا في 18 أبريل 2002 عاد تمت المصادقة عليه بصفة كلية.

ثم كذلك هناك بعض التحويلات، لكن صرحاء، بعض التحويلات من طرف المجلس البلدي رخصها الرئيس ديال المجلس البلدي، ولكن هاذيك التحويلات لوكان بقات غير هكذاك راه ممستشاي الجوهر، يعني المساحة 25 ألف متر التي كانت للمرافق الترفيهية وكذا تقلصت وولات فيها مستشفى وأشياء أخرى، التي كان أسيطار وولات لإدارة أخرى.

لما جاء الطلب ديال التحقيق الأول في 2008، فعلا مشات بعثة من الوزارة ديال الداخلية للناظور إجمعت مع مصالح كلها وحاولوا أنهم يشوفوا شنو هو الذي وقع؟ كان الإجماع الأول في دجنبر في 2008، الإجماع الثاني في يناير 2009 وجاءت بعد ذلك رسالة المكتب المطارات التي هو المالك الأرض تيقول أن الأرض راه تباعت كلها حسب التصميم الذي قدم نهار الأول الذي قبل ميبكون التصميم ديال 2002.

الآن المشكل الذي مطروح كين الخروقات راه اللجنة مازال كتم كتشوفها ولكن المشكل الأساسي الذي احنا منكين عليه اليوم وهو إمكانية وهذا ممكن أنه إن شاء المرافق العمومية لهذه الساكنة، لأنه منساوشاي أن كين 120 هكتار ديال المكتب، و40 هكتار ديال الأراضي ديال الخواص لأن المساحة الإجمالية 160 هكتار.

وبالفعل هناك واحد العدد ديال البقع راه باقية الآن واحد 5 الهكتارات لبعض المرافق العمومية، ولكن المصالح الآن مع العمالة ديال الناظور منكمبة على مراجعة التصميم لكي نوفر جميع المرافق العمومية للساكنة في هاذ التجزئة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات، وقد ذكرتمونا السيد الوزير في جوابكم بداية عهد هذه التجزئة بالفعل التي يستحضرها سكان مدينة الناظور بألم شديد. علاش كنعقول هاذ الكلام السيد الوزير؟ لأنه هاذ الوقتية بالفعل هاذ 120 ولا 140 هكتار حسب الرقم الذي عطيتوه لنا في الجواب ديالك السيد الوزير، كانت هاذ الأرض إعتبرها المكتب الوطني للمطارات أنها ملكا له، واش هاذ 10 ألف فرانك، 100 درهم، فتاجر فيها بدعوى أن هاذ المدخول ديال هاذ التجزئة هاذي هو باش غيتيني المطار ديال العروي، وكنا أُنذاك إعتبرنا المكتب الوطني للمطارات وكأنا لسنا من قلب هذا البلد، يعني حتى كنبيعوا الأرض التي عندنا في قلب المدينة عاد كنبنيو في ذلك الشيء الذي بعنا في قلب المدينة التي كان غادي يبيدنا في

السيد رئيس الجلسة:

الدستور وتكافؤ الفرص بين المواطنين أن تسعف هذه الشريحة وان تعيد النظر في ذلك القانون الذي هو مححف جدا في حق هذه الشريحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير المالية للجواب على السؤال.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أشكر السيد المستشار المحترم عن فريق الاستقلالي للوحدة والتعاضدية على هذا السؤال الهام، الذي يتعلق بالعمل على مراجعة وإعادة النظر في القانون الخاص بالتعويض عن حوادث قانون السير.

وكما جاء في التدخل السيد الرئيس، فقد قام المشرع المغربي إلى تخصيص نصوص قانونية تحمي الضحايا اللذين يصابون من جراء حوادث السير، ويتعلق الأمر بظهير 2 أكتوبر 1984 المتعلق بقانون التعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، والذي حل محل العديد من النصوص السابقة.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن هذا الظهير جاء لتقنين التعويضات التي كانت تعرف مفارقات شاسعة في بعض الأحكام، وكذلك الحد من العجز الكبير الذي كان يسجله التأمين الإجباري على المسؤولية المدنية وخاصة صنف النقل العمومي، لكون التعريف كانت محددة من طرف الإدارة.

ووقعت مراجعة سنة 1998 كما جاء في تدخل السيد المستشار، وقامت الوزارة في هذا الإطار بدراسة أولية لتقييم هذا النظام القانوني وكذلك لدراسة ما هي البنود التي ينبغي إعادة النظر فيها، خصوصا أننا وصلت لنا قناعة، وهذا ما جاء في تدخلكم على ضرورة تقيين هذا القانون وتحسين أدائه، أخذا بعين الاعتبار التغيرات التالية:

1- التغيرات التي عرفها تأمين المسؤولية المدنية، ولاسيما فيما يخص نطاق الضمان والتعريف وارتفاع حوادث السير وحظيرة السيارات المؤمنة؛
2- التغيرات التي طرأت على النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بنظام التعويض؛

3- التغيرات التي عرفتها كذلك الأجور، وخصوصا بالنسبة للحد الأدنى للأجر؛

4- وكذلك الاجتهادات القضائية التي هي أساسية في هذا الإطار المتعلقة بتطبيق الظهير السالف الذكر؛

5- وأخيرا كذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لأن الحمد لله المغرب عرف واحد التطور مهم بالنسبة للدخل الفردي، التي كذلك ينبغي

شكرا السيد الوزير. ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول القانون المنظم لكيفية التعويض عن حوادث السير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

احنا في الفريق الاستقلالي وضعنا هذا السؤال للسيد وزير المالية والاقتصاد وذلك انطلاقا من كون الحكومة السابقة وما جاء في برنامج الحكومة الحالية، قد ركز على إسعاف الضعفاء والمهمشين والفقراء، ولكن هناك شريحة ما أحوحها إلى الدعم وبقيت عرضة للاستغلال وهي تلك الشريحة التي تتعرض لحوادث السير.

والآن السيد وزير التجهيز والنقل غادر القاعة بعدما أعطى إحصائيات مخيفة جدا تتعلق بضحايا حوادث السير، بحيث يصل الرقم إلى حوالي 3000 قتيل و67 أو أكثر جريح، مع التفاوت في الخطورة ديال الجروح.

هاذ الناس هذوا جلهم يلتجئون إلى المحاكم من أجل المطالبة بالتعويض في مواجهة شركة التأمين، هاذ القضية دالملف عجيب وغريب لأن منذ 1984 كان هناك قانون منظم للتعويض عن حوادث السير من طرف شركة التأمين، وكانت المبالغ جد هزيلة وبدأ الارتفاع في الحد الأدنى للأجر وبقي كذلك التعويض جامدا إلى حدود 1998 والذي لازال يطبق إلى يومنا هذا.

إذن في 28 سنة عرف مراجعة واحدة سنة 1998 وأصبحت 9720 درهم، الآن سنويا كحد أدنى، في حين أن الحد الأدنى للأجر بفعل ما قامت به الحكومات السابقة قد وصل إلى حوالي 25 ألف درهم، إذن هاذ الشريحة ذات الحد الأدنى للأجر الذي تصاب في حوادث السير سواء بالوفاة تبقى الأيتام والأرامل، أو الجروح الخطيرة يحتسب على أساس 9720 على خلاف الحد الأدنى للأجر اللي هو معنى هذه هدية لشركة التأمين ب300%.

إذن هذا واحد الحيف كبير، شركة التأمين كذلك سارعت إلى الزيادة في تسعيرة التأمين بينما الحد الأدنى جامد وبطبيعة الحال إغتنت شركة التأمين على مآس ومآس الأرامل والأيتام والجرحى والمعطوبين، واحنا نتنمنا في هذه الحكومة الحالية أن تستدرك الموقف وأن تسعف هذه الشريحة التي لازالت تعاني من الخصاص، ناهيك عن شركة التأمين التي أفلست وضاعت تلك التعويضات بين عشية وضحاها.

إذن احنا نتطلبوا من الحكومة الحالية، نظرا لجرأتها ولتنزيلها لمضامين

المستشار السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

إذن تعاني صناديق التقاعد ببلادنا من وضعية جد هشة بسبب وجود مشاكل حقيقية تختلف حدتها ودرجتها من صندوق لآخر، والحكومات المتعاقبة لم تمتلك الجرأة الكافية لمعالجة هذه المشاكل المتراكمة، بل ظلت تتخبط بين اللجان والاجتماعات والدراسات دون تحقيق أي تقدم في هذا المجال.

وإذا كان البرنامج الحكومي قد أكد على سعي الحكومة على إصلاح أنظمة التقاعد بما يضمن توازنها المالي واستدامتها وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، وتحسين حكامه تدير صناديق التقاعد بما يضمن نجاعة ومردوديتها وجودتها وخدماتها، وبما أن البرنامج الحكومي لم يتضمن أي إجراء عملي أو تدابير محددة لهذا الإصلاح، فإننا نسألكم بعض الأسئلة في هذا النطاق بهذا الصدد.

أقول لكم السيد الوزير وبكل احترام أن المغاربة ينتظرون أفعالا وليس الكلام، وخاصة فيما يخص.. هل يعقل أن المواطن المغربي أفنى عمره في خدمة الوطن والدفاع على مصالحه وفي مقدمتهم متقاعدو الإدارة المغربية ومتقاعدون عسكريون اللي تبتقاضوا بعض واحد الأرقام اللي متتالش 200 أو 300 درهم؟

لا ننسى للإشارة إلى الحقوق المهضومة للمتقاعدين والمشاكل التي تطال عدم إحترام قيمة المعاشات، المشاكل التي تعرفها الجمعيات والمقاولات الصغرى والمتوسطة من طرف صناديق التقاعد التي تتخذ إجراءات تعسفية تصل إلى درجة تجريد أو مصادرة الأرصدة البنكية دون أي سند قانوني.

إذن، في هذا الإطار أدق ناقوس الخطر لأن مثل هذه المشاكل ستكون لها انعكاسات جد خطيرة، لا تتوقف عند إغلاق وتوقيف المقاولات وتشريد العاملين، بل تمتد إلى مشاكل اجتماعية أخرى جد معقدة. إذن لا بد من إعادة النظر سيادة الوزير يعني في مشاكل La CNSS، الضرائب وكل المشاكل التي تضر بالشركات اللي ربما غادي تكون مضطرة باش تطرد الموظفين أو العاملين فيها.

إذن، السؤال: ما هي التدابير التي ستخذونها لإصلاح صناديق التقاعد وتأهيلها؟ وكيف ستعالج إشكالية العجز الموروث في هذه الصناديق؟ ولا بد من إعادة النظر في المشاكل السياحية.. الاقتصادية المالية والعالمية شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أخذه بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد، يمكنني أن أؤكد للسيد المستشار المحترم والسادة المستشارون بأن نرى أن هذا الحكومة ستعمل بمراجعة وتحسين نظام التعويض لضحايا حوادث السير، وذلك في إطار خلال هذه السنة سنقوم بدراسة مقتضيات مراجعة هذا القانون، ونتمنى أن يكون هنالك تعاون مع السادة المستشارون من أجل القيام بذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

اسمحوا لي باش نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على حمل هذه البشرية التي تنطوي على أن الحكومة ستعمل على تحسين هذا القانون وذلك لإنصاف هذه الشريحة.

وأود أن أقول أنه قبل 1984 لم يكن فراغا، بل جاء ذلك القانون للحد من التعويضات التي كانت موكولة إلى القضاء والسلطة التقديرية للقضاة، وجاء هذا القانون لحرمان عدد كبير من الضحايا من تلك التعويضات التي كانت تمنح لهم، وأعطيكم مثلا، أنه في نطاق التعويض المعنوي الآن بمقتضى هذا القانون يمكن أن يكون شابا يافعا وهو حاصل على الدكتوراه أو مهندس دولة، وعندما يصاب في حادثة سير أو يموت نتيجة حادثة سير فلا يمنح لأبويه إلا تعويضا معنويا لا يتعدى 25.000 درهم، كل ما صرف عليه يذهب هباء منثورا.

إذن هناك حيف كبير، وهذه حكومة الإنصاف، حكومة لإرجاع الأمور إلى نصابها.

نتمنى أن يكون ذلك حاضرا بقوة، لأن شركة التأمين حسنت من خدماتها الاجتماعية ولكن لم تحسن من أداء التعويضات لهذه الشريحة، نظرا لأن هناك قانون، والقانون موكول للمؤسسة التشريعية، وينبغي على الحكومة لأن فيه تقنيات ولا يمكن أن يقدم في شكل مقترح قانون، بل على الحكومة وأحث الحكومة والتمس من الحكومة أن تتدارك الموقف بالإنسان بهذا المشروع في أقرب وقت ممكن ليكون منصفا وعادلا، وخاصة أن صندوقنا للضمان كذلك الذي هو يتلقى عددا كبيرا من الإعانات التي تقتطع من تعريفه التأمين كذلك والموكول والتابع لوزارة المالية كذلك، لازال يؤدي تلك التعويضات الهزيلة في نطاق ظهور 1984 والتي هي فقط تعويضات عن الضرر المادي وليس المعنوي. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة موضوعه مآل برنامج إصلاح صناديق التقاعد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم هذا السؤال الهام المتعلق بإصلاح وتأهيل صناديق التقاعد، والذي كما تعلمون يهم شريحة عريضة من المواطنين.

وبداية، بغيت أولاً نؤكد لأن كما جاء في تدخل السيد المستشار بأن هنالك لجنة وطنية يرأسها السيد رئيس الحكومة والتي فيها جميع الفاعلين العاملين في هذا الملف والمتدخلين في هذا الملف، وهذه اللجنة عملت على وضع أولاً دراسة حول إصلاح القطاع والتي بينت النتائج ديالها بان هنالك إشكالية حقيقية مطروحة بالنسبة لبعض الأنظمة، حيث أن بالنسبة للنظام المتعلق بصندوق المغربي للتقاعد فسيبرز سنة 2012 في أواخر سنة 2012 لأول مرة عجز له، أي أننا غادي نبدأو ناكلوا رأس مال ديال هذا الصندوق وهذا خطير بالنسبة للمستقبل وبالنسبة للمتقاعدين.

بالنسبة للصناديق الأخرى، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فسيصل إلى العجز سنة 2026، وبالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سيصل العجز سنة 2021 أي أن هناك ضرورة من أجل إصلاح تلك الأنظمة:

أولاً، ضمان الديمومة ديال التقاعد وخصوصاً وللعمل على كذلك تطوير أدائه وهذه الدراسة قامت بوضع العديد من السيناريوهات.

كأين السيناريو الذي تبين بأن غادي يؤدي إلى العجز، وكأين السيناريوهات البديلة التي من شأنها أن تقوي وتحسن وتضمن تلك الاستمرارية الأساسية من أجل تحسين وتطوير والعمل على ضمان التقاعد بالنسبة للأجراء والموظفين التي هما يتخلصو اليوم على باش يكون عندهم التقاعد من دابا 20 سنة أو 30 سنة.

وبالتالي، فهذه السيناريوهات جاءت بفكرة ديال الإصلاح، الإشكالية الحقيقية التي هي مطروحة اليوم نقولها لكم بكل صراحة وهو: ما هي المقاربة التي تخلصنا نمشييو بها؟

التوجه الذي مشات به الحكومة وهو كالتالي وتعتبر بأن وكأينة في التصريح الحكومي وفي البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، وهي المقاربة التشاركية، أي أنه لا يمكن للحكومة أن تقوم بإصلاح إذا لم يتم إشراك الفاعلين، وخصوصاً الفرقاء الاجتماعيين، التي هما أساسيين ولكن كذلك الفرقاء الاقتصاديين التي هما يلعبون دور أساسي في هذا الإطار، وبالتالي تبين بأن باش يتم هذا الإشراك من الضروري أننا نوصلوا جميعاً لواحد القناة ديال ما هو الإصلاح الأنسب بالنسبة لبلادنا؟ خصوصاً أن ذلك يرهن المستقبل، لأن راه تلك الأموال تلعب دور أساسي في تطوير الاقتصاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

السيد الوزير، المطلوب هو أننا باش احنا عارفين هاد الشيء ورثوه، هاد الشيء ورث وتبارك الله أيادي الفساد اشتغلت على مدة ديال 50 سنة، كإين أولاً كما قلتم ضعف النظام، النظام ديال المعاشات في الأول قال له طاح قال له من البار خرج مايل، لأنه في الأصل هو فاسد، وجاءت أيادي الفساد وكملت اللي بقي.

نعطي المثال بصندوق الضمان الاجتماعي الرقم المهول ديال 114 مليار ديال الدرهم، وهذا راه المال راه متبخرش في الطبيعة فلوس فين مشات؟ وما تحاسب حد، ما ترك حد الفلوس فين مشاو، هاد فلوس مشاو، يعني أننا انتوما بغيتو تصلحوا احنا غادي نمشييو معكم بحسن النية لأن هذا وقت ديال الإصلاح وحتى شي واحد ما غادي يعوم ضد التيار، هذه فترة إصلاح كلشي غادي يعني يشتغل.

ولكن، باش ننقل من واحد الظاهرة أو واحد البؤرة ديال الفساد ونبدأو نصلحو راه خاصنا نصلحوا، خاصنا نقطعوا مع الماضي، وباش نقطعوا مع الماضي نقولوا للناس أشنو وقع؟ هاد الأموال فين مشات؟ أشنو تدار؟ لأن ملي كقولوا 114 مليار، الخبراء الاقتصاديين وأتم واحد منهم السيد الوزير أعطوا واحد المجموعة ديال التخريجات لهاذ الفلوس، قال لك غادي يبقاو الإسبان يحركوا عندنا بهذا الرقم ديال الفلوس اللي مشات، شكون داهم وما تحاسب حد؟

وفي الآخر شدو شي ناس أدهم عطاوهم شي زنانات 5 نجوم، الراجل عايش مفتح أش هاد التخرييق؟ هذا ما كإينش، ما كنبغيوش نقولوا الحقيقة، كإين الفساد، الأموال تنهبت، الأموال ديال الناس اللي كانت تستخدم وكأكد راه لا يمكن نحل المشكل إذا ما قلناش الحقيقة، نقولوا بأن الفلوس تسرق، وها اللي كان خاصنا يدير.

تغيير النظام، هذه عملية تشريعية غادي تدار، ولكن حتى شي واحد السيد الوزير، لا أحد يملك الحق باش يتنازل في أموال الشعب، اسمح لي السيد الرئيس، لأول مرة السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

ما تقولش لي أول مرة.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

أنا ما عمرك دقيتي علي، لا، لأن أنا كإينش للسيد الوزير، لأن كإينش خطاب ديال التسامح مع الماضي، اللي كإينش شي كلمة اللي دا شي الله ينفعو، هذا المال العام، شكرا السيد الرئيس.

اللي وقع وهو أن اليوم بالنسبة للتقانات، طلبت باش تكون واحد الإعانة ومساعدة تقنية من طرف مكتب العمل الدولي، هاذ المكتب أعطى توصياته، احنا درجناها في الإصلاح اللي بغينا تقدمو، وبالتالي إن شاء الله في الأسابيع المقبلة سيتم جمع اللجنة التقنية ثم اللجنة الوطنية التي يتأسسها السيد رئيس الحكومة باش تتخذو القرارات اللازمة لأن الوقت لا يسمح أن نقوم كذلك بدراسات أخرى في هذا الإطار. اليوم كيخصنا نحسمو ونقرر ما هو الإصلاح المناسب لبلادنا ولأنظمة تقاعدنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا بغيت في هذا الإطار نؤكد بأن هاذ الحكومة من بين الأمور اللي أكدت عليه في إطار البرنامج الحكومي وهو القيام بالحكومة الجيدة، والعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة كما جاء في الدستور الذي صوتنا عليه جميعا، وبالتالي فبالنسبة لما جاء في تدخلكم ينبغي التذكير بأن هناك متابعة قضائية، والقضاء سيقوم بدوره الكامل والحازم في هذا الإطار، ولكن اللي أساسي وهو هذا طريق ولكن اللي أساسي هو كيفاش يمكن لنا نعالجو المستقبل، هذا اللي بغيت نتكلم عليه باش نعالجو المستقبل.